الحرية

alhurriyah.sy

وطـن الكلمـة

20 صفحة

صحيفـة إلكترونيـة تخصصية تصدر عـن **مؤسسة الوحـدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع**

الأحـــد 15 رجـب 1447 هـ | 4 كانـون الثاني 2026 م | العـدد **22**

أمين عام الرئاسة ينقل للبطريرك يوحنا العاشر تهاني الرئيس الشرع بعيدي الميلاد ورأس السنة

سـوريا 2025.. انطلاق النوافـذ وانكشاف الواقـع على هواء حركة التجارة والتمويل العالمية

2 |

18 |

من حطام الحرب إلى أسس الاستدامة..

هل يكون «التدوير» سلاح سوريا الاقتصادي ؟

■ محليات 13 |

مدير المحروقات:

المادة متوافرة والشائعات تخدم تجار الأزمات

لا أزمـة غاز في مدينة حماة

■ اقتصـاد 6 |

«اقتصاد القدرة» رؤية جديدة لإعادة الإعمار وبناء اقتصاد مستدام

سـوريا 2025.. انطلاق النوافـذ وانكشاف الواقـع على هواء حركة التجارة والتمويل العالمية

متابعة - يسرى المصري

لحظة تاريخية بين الصدمة والفرص.. في العام الذي شهدت فيه كـرة المصائر العالمية، وقفت سوريا على عتبة زمن اقتصادي جديد. كان الإعلان عن رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة، ذا وقع صادم وانعكاسات عميقة.. هذا الانـفـراج، الـذي ظهر كمنحة للمستقبل، حمل معه مفاتيح الحلّ السريع. ومكّن من فتح نافذة تطل على هواء حركة التجارة والتمويل العالمية، لكنه في الوقت نفسه سلّط الضوء على واقع اقتصادي متعب، وحالات فقر، وبنية تحتية متهالكة. أنتج العام 2025 للمواطن السوري مشهداً ذا أضداد: نافذة مُشرعةً على العالم، تطل على استثمارات وفرص واعدة، ووعود بإصلاح مالي وشفافية، لكنها تجابه إرثاً بغيضاً وفساداً منهجياً، وسعياً نحو الاستقرار، لكنه مثقل بهموم تأمين الوضع الغذائي.

السياق العالمي واقع هش لعام 2025

شهدت الأسـواق العالمية عـام 2025 تقلبات عنيفة وتغيّرات مفاجئة في الاتجاهات، وتصفها التقارير بـ"الأرباح الخاطفة والصدمات العنيفة". تظهر لنا هذه التحولات صورة سوريا في مرآة العالم من دولة تعيش على حافة الانـزلاق نحو الهشاشة الى دولة تحقق استقراراً وانفتاحاً على العالم بسياق فريد مع تحقيق بعض المكاسب.

المعادن النفيسة

خلال العام 2025 كانت المعادن النفيسة الملاذ الآمن الوحيد في زمن عدم اليقين حققت الذهب قفزة تاريخية بأكثر من 64% في 2025، في أقوى أداء له منذ عام 1979. جاء هذا الصعود مدفوعاً بخفض أسعار الفائدة الأمريكية، والتوترات الجيوسياسية، والطلب القوي من البنوك المركزية والمستثمرين الأفـراد الذين شعروا بـ"الخوف من فوات الفرصة". أما الفضة، فأداؤها كان أكثر إذهالاً، حيث قفزت بنسبة 145% خلال العام. هذا الأداء الاستثنائي للمعادن النفيسة يؤكد أن المستثمرين العالميين والسوريين على حدٍّ سواء، في زمن التحولات السياسية والاقتصادية العنيفة، يهربون من أصول المخاطرة ويبحثون عن أمان حقيقي ملموس. المفارقة هنا أنه بينما كان الذهب يحلق عالمياً، كان السوري يسعى غالباً لتحويل ما لديه منه لتأمين قوت يومه، في مشهد يختزل تناقضات الاقتصاد الذي يعيش بين مطرقة الحاجة وسندان الواقع العالمي.

العملات

فيما يخص العملات لعام 2025 كان الوضع الغالب انهيار معايير الثقة انخفض مؤشر الدولار الأمريكي، عملة الاحتياطي العالمي، بنسبة 9.75% في 2025، مسجلاً أكبر انخفاض سنوي منذ سنوات. تعرّض الدولار لهزّة ثقة نادرة في نيسان 2025 بعد إعلان إدارة ترامب سياسة الرسوم الجمركية الواسعة، ما جعل المستثمرين الأجانب، ولو لفترة وجيزة، يتصرفون مع الولايات المتحدة وكأنها "اقتصاد ناشئ عرضة للأزمات". هذا الهبوط، الذي امتد ليدعم عملات رئيسية كاليورو والجنيه الإسترليني، يُقرع ناقوس خطر لدى المراقب في سوريا إذا كانت العملة الأقوى في العالم تفقد ثقة المستثمرين بهذه السرعة تحت ضغط السياسات المتقلبة، فما هو مصير العملة الوطنية التي تهتزّ بسبب عوامل داخلية وخارجية معاً؟

السلع الأساسية

معادلة صعبة بين العرض والطلب، حيث انفصلت أسعار العديد من السلع الأساسية عن اتجاهات الأسهم والمعادن. شهد النفط انخفاضاً بنحو 20% خلال العام، تحت وطأة توقعات فائض المعروض وزيادة إنتاج "أوبك+". بينما واصل النحاس، وهو مادة صناعية حيوية، صعوده نحو مستويات تاريخية. هذه التباينات الحادة تعكس اختلالات واضحة في أسواق السلع، وتضع المستورد السوري في موقف مرهق فهو ليس فقط أمام تقلبات الأسعار، بل أمام تحولات جذرية في سلاسل الإمداد والطلب العالمي.

الأسواق بين الموازنة النظرية والإرباكات الواقعية

في الداخل السوري، كانت مشاهد السوق بعد رفع العقوبات أقرب إلى مسرحية ، حيث تتحرك الشخصيات (التجار، المستهلكون، المنظمون) وفق نصوص متضاربة.

كـان سـوق الذهب.. الملاذ الوحيد في دولـة تسعى للتمكين السياسي والاقتصادي والعالمي بعد عقود من السياسات الفاشلة للنظام البائد بحيث تحوّل الذهب إلى العملة الفعلية والبنك المركزي الموازي في سوريا. بينما تشتريه البنوك المركزية العالمية للتحوط من المخاطر، يستخدمه السوري لضمان التعليم والعلاج والهجرة. لم ينخفض سعره المحلي رغم تراجع الدولار عالمياً، لأنه لم يعد مرتبطاً بالسوق العالمي فقط، بل بانهيار الثقة في كل البدائل المحلية. الذهب لم يكن سلعة ترف، بل شهادة بقاء.حتى جاء التحرير الذي بدأ ببناء خطوط ثقة جديدة مع المؤسسات والمواطنين ونجح برفع الرعب أو ما يقال بقانون قيصر الذي كان يعتبر من أشد العقوبات الاقتصادية ..ثم تلى رفع العقوبات سياسات لدعم الثقة كاستبدال العملة وحذف صفرين ..وتم الإعلان عن قانون استثمار عصري لفتح المجال أمام الاستثمارات والتمويل العالمي .

أسواق الاستيراد والأمن الغذائي

تشير توقعات منظمة الأغذية والـزراعـة (فاو) إلى أن إنتاج الحبوب في سوريا قد يكون أفضل من متوسط إنتاج السنوات الماضية جميعها. ويرجح أن يغطي الإنتاج المحلي ما يزيد على 49 % من الاحتياج الوطني. ترجع أسباب هذا التحسن إلى موسم أمطار مبشر، وإعـادة دراسة تكاليف المدخلات الزراعية كالوقود والأسمدة، وتحسين جودة البذار، كما أن تحسن السيولة يمكن من استيراد الكميات الكافية لسد الفجوة. الحلول المطروحة، كتوسيع المساحات الزراعية في بعض المناطق.

التجار والصناعيون

لماذا لم يستفيدوا؟ السؤال عن سبب عدم تخفيض الأسعار وتحسين الجودة بعد رفع العقوبات يعكس فهماً مثالياً لآليات السوق. الواقع أكثر تعقيد فالاستيراد ليس حلاً سحرياً ووصول بضائع أجنبية متنوعة يتطلب سيولة دولارية، والتي لا تزال شحيحة، وشبكات لوجستية سليمة.

أضف إلى ذلك المنافسة في بيئة غير تنافسية، حيث كان يعمل التجار والصناعيون ضمن اقتصاد ظلّ هائل، وفساد مؤسسي عميق، وقيود إدارية معقدة. وكانت المنافسة الحقيقية تتطلب سيادة القانون والشفافية، وهما غائبان في عهد النظام البائد. يبدو أن المسار الاقتصادي لسوريا في عام 2026 سيكون "إدارة التعافي" و"تحقيق الانتعاش". فرفع العقوبات فتح الباب، والعبور يتم ببطء ولكن بثقة إلى جسر من الإصلاحات الهيكلية الحقيقية التي بدات فعلياً، واستعادة الثقة بالمؤسسات والعملة الوطنية، وإعادة بناء البنى التحتية الحيوية، ومعالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة ملفات قيد التنفيذ. العالم منشغل بتقلباته وتوتراته، والرهان على رأس المال الأجنبي وحده سيكون مخاطرة كبيرة ما لم يُبنَ على استقرار داخلي وسياسات واضحة.

لقد كشف حصاد 2025 أن المعركة الاقتصادية السورية الحقيقية نجحت في رفع العقوبات، وفي معركة إعادة البناء على أسس جديدة، بعيداً عن إرث النظام الفاشل. المعادن النفيسة ستظل صامدة، والعملات ستتقلب، والتجار سيبحثون عن فرصهم. لكن السؤال الأكبر يبقى: هل ستستطيع الدولة والمجتمع معاً تحويل نافذة الفرصة هذه إلى باب دائم للخروج من النفق؟ الإجابة تكمن في قـدرة السوريين على تحويل الماضي "البغيض"، إلى مستقبل يمكن البناء عليه.

لتجنب الأخطاء في التعامل مع العملة الجديدة..

التركيز على القيمة الحقيقية وعدم الانشغال بعدد الأصفار

الحرية – بشرى سمير

يثير إصدار عملة جديدة موجة من القلق والتخوف لدى المواطنين. ليس الخوف من العملة نفسها، بل من بيئة اقتصادية معقدة حيث تتقاطع عوامل التضخم الحاد، وانخفاض القوة الشرائية، وعدم الاستقرار المالي. يجد السوريون أنفسهم أمام معادلة صعبة كيف يتعاملون مع هذه العملة الجديدة دون الوقوع في أخطاء قد تكلفهم ما تبقى من مدخراتهم؟

يعزو الخبير الاقتصادي والمالي إبراهيم صالح هذا التخوف إلى الذاكرة السورية النقدية السابقة حيث عانى السوريون من انهيارات متتالية في قيمة عملاتهم، ما زرع شكاً عميقاً في أي تغيير نقدي وخاصة مع التضخم الكبير في العملة القديمة والذي وصف بنسب فلكية, أصبحت الأصفار على العملات الورقية مجرد أرقام لا تعكس القيمة الحقيقية ومـن المخاوف التي تنتاب المواطنين خطر التزييف في ظل ضعف الرقابة ويخشى الناس من تزييف العملة الجديدة قبل أن يتعلموا حتى مواصفاتها الأصلية ولفت صالح إلى أن الانتقال إلى عملة جديدة يعني إعادة ضبط جميع الحسابات الذهنية للأسعار والأجور والمدخرات.

التسرع والفوضى

وتطرق صالح إلى الأخطاء الشائعة المتوقعة وكيفية تجنبها ومن أهمها التسرع في التبديل إذ من الخطأ تبديل كل المدخرات دفعة واحـدة خوفاً ونصح صالح بضرورة التبديل على مراحل والاكتفاء بالمبالغ التي تحتاجها للتعامل اليومي من أجل تجنب الفوضى وخاصة مع وجود مدة ثلاثة أشهر للتعايش بين العملتين ولفت صالح إلى ضرورة تقبل المرحلة الانتقالية، والأخطاء البسيطة في البداية طبيعية داعياً المواطنين إلى التركيز على القيمة الحقيقية وعدم الانشغال بعدد الأصفار بل بما يمكن شراؤه فعلياً لأن القلق الزائد يؤدي إلى أخطاء أكثر... تعامل بهدوء وعقلانية.

بين اليقظة والثقة المعقولة

وختم بالقول: التعامل مع العملة الجديدة في سوريا يتطلب خطوات واثقة وحذرة في آن واحد. اليقظة ضـرورة، ولكن الذعر عدو. التعلم التدريجي، والتحقق الدقيق، والحساب المدروس، واللجوء للمؤسسات الرسمية هي دروع الحماية في هذه المرحلة والأهم من العملة الورقية التي نمسكها، هو الحكمة التي نتعامل بها ربما تكون هذه المحطة الاقتصادية الصعبة فرصة لتعلم مهارات مالية جديدة، وتطوير وعي اقتصادي أعمق، يمكن أن ينفعنا حتى بعد تعافي الظروف، وأضاف التغيير النقدي ليس مجرد استبدال ورق، بل هو اختبار للذكاء الجمعي في التعامل مع التحدي. والسوريون، الذين أثبتوا مراراً قدرتهم على التأقلم، قـادرون على اجتياز هذا الاختبار أيضاً، بشرط أن يجمعوا بين الحذر والشجاعة، وبين الثقة بالعملة الجديدة والثقة بأنفسهم.

العملة السورية الجديدة انتقال مدروس من الرموز السلطوية والسياسية لرموز إنتاجية وحياتية

الحرية– جهاد اصطيف

أثار الشكل الجديد للعملة السورية جدلاً واسعاً في الأوساط الشعبية وعلى منصات التواصل الاجتماعي، حيث تركزت معظم الآراء حول غياب المعالم الأثرية والـرمـوز التقليدية، مقابل حضور لافت لصور النباتات والمحاصيل الزراعية، وبينما انشغل كثيرون بالشكل الظاهري والألوان، يرى مختصون أن هذا الجدل تجاهل البعد الأعمق والفلسفة الاقتصادية والنفسية التي تقف خلف التصميم الجديد.

وفي هذا السياق، أوضح أمير حلبي خبير اقتصادي وباحث في السياسات النقدية والاقتصاد السلوكي، في حديث لصحيفة «الحرية» أن التوجه الجديد في تصميم العملة يعكس انتقالاً مدروساً من الرموز السلطوية والسياسية إلى رمـوز إنتاجية وحياتية مرتبطة مباشرة بالأرض والإنسان.

وأشار حلبي إلى أن الفلسفة الأساسية الواضحة من اعتماد النباتات على العملة تتمثل في تقديم سوريا بوصفها «أرض إنتاج وحياة، لا أرض صراعات وسلطة»، لافتاً إلـى أن هـذا الخيار يحمل أبـعـاداً نفسية ذكية، إذ توحي الزراعة بالاستمرارية، والنبات بالتجدد، والمواسم بالصبر والعطاء، وهي مفاهيم ترتبط بشكل مباشر ببناء الثقة والطمأنينة في الوعي الجمعي.

وبين الخبير الاقتصادي أن اختيار الرموز الزراعية لم يكن عشوائياً، بل جرى بعناية شـديـدة، موضحاً أن غصن الزيتون على فئة الـ200 ليرة يرمز في الوعي السوري إلى الصمود والسلام والبركة، وهو شجر معمر يعيش مئات السنين، بما يعكس الاستمرارية والثبات، كما أن الزيتون محصول استراتيجي حاضر في الساحل والجنوب والشمال، ومتجذر في الثقافة السورية والبيت السوري، فضلاً عن حضوره الديني، ما يجعله من أقوى الرموز الجامعة.

أما القمح على فئة الـ 500 ليرة، فيرى حلبي أنه يحمل دلالة وجودية واقتصادية بالغة الأهمية، فالقمح يعني الخبز، والخبز هو نبض الحياة وأساس أي اقتصاد، ورمز الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وارتباطه بمناطق الجزيرة السورية وسهل الغاب يمنحه بعداً جغرافياً إنتاجياً وفيما يتعلق بفئة الـ100 ليرة التي تحمل صورة القطن (الذهب الأبيض)، أوضـح الخبير أنها ترمز إلى الصناعة والعمل وتوافر اليد العاملة، وتعكس تاريخاً اقتصادياً مهماً، لاسيما في محافظتي حلب والحسكة، بوصف القطن حلقة وصل بين الزراعة والصناعة، أي بين الإنتاج الحقيقي لا الاستهلاك.

وتطرق حلبي إلى الوردة الجورية على فئة الـ 10 ليرات، معتبراً أنها تعبير مكثف عـن جـمـال دمـشـق وهويتها الثقافية وروحـهـا التاريخية، واختيارها على فئة صغيرة يحمل رسالة رمزية مفادها أن الجمال قيمة معنوية وشاعرية، لا تقاس بالثمن المادي.

كما أوضح أن الحمضيات على فئة الـ 50 ليرة ترمز إلى الساحل السوري، وما يتمتع به من طبيعة خلابة وشمس وحيوية، إضافة إلى كونها محصولاً تصديرياً يعكس الفرح والمواسم، في حين تعبر ثمرة التوت على فئة الـ25 ليرة عن الريف السوري والبيوت القديمة والذاكرة الجمعية، وترتبط بتربية دودة القز وصناعة الحرير، بما تحمله من رمزية الصبر والعمل الـهـادئ بين الزراعة والحرف التقليدية.

وختم الخبير حديثه بتأكيد أن تجديد العملة لا يعني بالضرورة تحسناً فورياً في القوة الشرائية أو المؤشرات الاقتصادية، بـل يهدف بالدرجة الأولـى إلـى تحسين الأثر النفسي والبصري، والتخلص من رموز ارتبطت بمرحلة يـراد تجاوزها. وأضاف: التركيز على الانسجام بين الألوان والرموز، والابتعاد عن السياسة والشخصنة، يعكس توجهاً إدارياً ونفسياً جديداً.

الحرية
العـدد 22 | السـنة الثانية | الأحـد 4 كانـون الثاني 2026 م

بصراحة

«العملة».. بدايــة الإنعــاش

سامي عيسى

لا يخفى على أحد الظروف الصعبة التي مر بها اقتصادنا الوطني ومازال يمر بأغلبها، إلا أن رفع العقوبات الاقتصادية كـان فسحة الأمـل الـجـديـدة، نحو معالجة الصعوبات والدخول إلى عالم الاقتصاد القوي من بوابة "قرار استبدال العملة" ومعالجة مشكلة التضخم باعتبارها أشد الصعوبات خطورة على الحالة الاقتصادية العامة..

من هنا نجد أن قرار استبدال العملة السورية يلعب دوراً محورياً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، من خلال استبدال العملة القديمة بأخرى جديدة لتحقيق مجموعة من الأهداف منها على سبيل المثال: تقليل كمية العملة المتداولة في السوق، وتحسين الثقة في النظام المالي من خلال تقديم عملة جديدة أكثر استقراراً، والجانب الأهـم يكمن في تحفيز الاستثمار وتقديم بيئة مالية أكثر استقراراً.

لكن دون تجاهل الأثـر الإيجابي الكبير على الحالة الاقتصادية العامة، والتي تشمل مجموعة من الآثار تتضح صورتها عبر الاستثمار الأجنبي المتزايد بعد عملية تبديل العملة، الأمـر الذي يحفز الشركات على تحسين جودة منتجاتها من خلال تحسين بيئة عمل تناسب طبيعة المرحلة القادمة، دون تجاهل زيـادة الإنتاجية العامة لقوى الإنتاج الكبيرة منها والصغيرة..

وهنا يمكن القول إن الاستفادة الكلية مـن عملية اسـتـبـدال العملة الوطنية، في ظل هذه الظروف لابد من الاهتمام بقطاع النفط وتطويره، ولو على حساب قطاعات أخرى في بداية الأمر، لأن إنتاجيته ومردوديته أسرع من القطاعات الأخرى، وخاصة نحن اليوم بأمس الحاجة لهذه المردودية لتأمين السيولة اللازمة للدخول بعملية تنموية شاملة هدفها الأول والأخير اقتصاد قوي ومعيشة ذات مستوى عالٍ لكل مواطن سوري على كامل الجغرافيا السورية ..!

ولتحسين واقـع النفط لابـد من العمل على إعـادة بناء البنية التحتية، واسـتـخـدام التقنيات الحديثة في استخراجه وتكريره، ما يساهم في زيـادة الإنتاجية وتحسين الجودة، إلى جـانـب توسيع الأسـواق التصديرية، وجذب الاستثمارات الوطنية والدولية فـي قطاع النفط مـن خـلال تقديم الحوافز المالية والتشريعية وغيرها..

وبالتالي مـن خـلال هـذا القطاع يـمـكـن تـحـقـيـق كـل الـمـعـادلات الاقتصادية المطلوبة، لتطوير بنية الـدولـة الاقـتـصـاديـة والاجـتـمـاعـيـة والتنموية، واعتبار هذه الخطوة الأولى في عملية إنعاش الاقتصاد الوطني، والدخول بمرحلة جديدة تتماشى مع التوجهات الجديدة..

المنتج المحلي بين مطرقة الإغراق وسندان التكاليف..

ضـرورة وطنيــة لحماية المنتج المحلي

الحرية – رشا عيسى

يبقى ملف حماية المنتج المحلي في الواجهة، وسط مخاوف متزايدة من سياسات اقتصادية أسهمت في إغـراق السوق بالمنتجات الأجنبية، ما أدى إلى إضعاف القدرة التنافسية للصناعة الوطنية، ودفـع بعض المنتجين إلـى الـخـروج من السوق.

ووسـط الـدعـوات لحماية الصناعة الوطنية، تبرز الحاجة لتحسين جودة المنتج الوطني المتداول في الأسواق المحلية،حيث يطالب الصناعي اليـوم بـأن يـتـواءم مع المرحلة الجديدة ، ويتجه لتخفيض الأسعار مدعوماً برفع العقوبات والوعود الحكومية لدعم هذا القطاع الحيوي.

الباحث الاقـتـصـادي الـدكـتـور مجدي الجاموس يؤكد أنّ الحل يبدأ من تفعيل قانون مكافحة الإغراق رقم 42 لعام 2006، باعتباره أداة تشريعية أساسية لحماية الإنتاج الوطني ودعم الاقتصاد الحقيقي القائم على الصناعة لا على الاستيراد.

خطر يهدد الصناعة الوطنية

يشير الجاموس في حديث لـ" الحرية" إلى أن السوق السورية شهدت خلال الفترة الماضية تدفقاً كثيفاً للمنتجات الأجنبية، حيث تـجـاوزت قيمة الـصـادرات من دولة مجاورة في الشهر الأول من عام 2025 أكثر من 250 مليون دولار.

هـذا التدفق، إلـى جانب التهريب عبر الحدود المفتوحة، وضع المنتج المحلي في مواجهة منافسة غير عادلة، خصوصاً في ظل دخول بضائع بأسعار تقل أحياناً عن تكلفة إنتاجها في بلد المنشأ، ما يُعد إغراقاً صريحاً للسوق.

المنتج المحلي بين مطرقة الإغراق وسندان التكاليف

لم تكن المنافسة السعرية وحدها التحدي أمام الصناعي السوري، بل جاءت فوق أعباء ثقيلة يعاني منها أصلًا،و أبرزها، ضعف البنية التحتية، وانقطاع الكهرباء، وارتـفـاع أسعار الطاقة و تكاليف المياه والنقل، وصعوبة استيراد المواد الأولية، وتردي الطرق والخدمات اللوجستية.

و مـع سياسة الإغـراق، وجـد المنتج المحلي نفسه عاجزاً عن المنافسة، ما أدى في بعض الحالات إلى توقف المعامل وخروجها من السوق.

مثال صارخ على غياب العدالة السعرية

يضرب الجاموس مـثـالًا واضـحـاً على أثر غياب الرسوم الجمركية العادلة، حيث يدخل الغرانيت الـسـعـودي إلـى السوق السورية بسعر يقارب 9 آلاف ليرة سورية للمتر، وبجودة أعلى، في حين يبلغ سعر الغرانيت الوطني نحو 30 ألف ليرة أ.

تشريع معطّل يحتاج التفعيل

يؤكد الجاموس أن قانون مكافحة الإغراق رقم 42 لعام 2006 وُضع أساساً لحماية الإنتاج الوطني من الممارسات غير العادلة، سواء كانت اقتصادية أو ذات أبعاد سياسية.

ويـشـدد عـلـى ضـرورة إعـادة فـرض رسـوم جمركية مدروسة على المنتجات المستوردة، وتحقيق عدالة سعرية تُمكّن المنتج المحلي من المنافسة، ومنع دخول السلع الأجنبية بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية.

حماية المنتج المحلي

يـرى الـجـامـوس أن الحديث عـن بيئة استثمارية جاذبة لا يمكن أن ينجح دون حماية المنتج المحلي، موضحاً أن جذب الاستثمارات – سواء المحلية أو الخارجية – يحتاج إلى ثلاثة مرتكزات أساسية، أولها بنية تحتية جاهزة (طاقة، كهرباء، مياه، نقل)، وثانيها، بيئة قانونية وتشريعية حاضنة وواضحة، وثالثها، قطاع مالي فاعل يكون شريكاً في الإنتاج، لا مجرد ممول تقليدي.

الدكتور مجدي الجاموس :
الباحث الاقتصادي

النموذج الأمثل للاقتصاد السوري يقوم على تفعيل قانون مكافحة الإغراق

ويضيف الجاموس أن الاعتماد المفرط على الاستثمارات الخارجية دون تحصين الداخل يُعدّ مغامرة قد تؤدي إلى هجرة جـديـدة لـرؤوس الأمـوال والصناعيين المحليين.

بيروقراطية خانقة

ينتقد الجاموس استمرار التعقيدات الإدارية، معتبراً أن اجراءات منح التراخيص لا تزال معقدة، حيث تعاني منشآت صناعية حتى ضمن المناطق الصناعية من تأخير الترخيص لأشهر طويلة، كما يشير إلى ضعف دور القطاع المالي، الذي لم يتحول بعد إلـى شريك حقيقي فـي المشاريع الإنتاجية، ما يزيد المخاطر على الصناعيين ويحدّ من توسعهم.

إمكانات معطلة

يشدد الجاموس على ضـرورة تفعيل المناطق الصناعية بصيغتها الحقيقية في حلب وبقية المحافظات، بحيث يحصل أي مشروع صناعي ضمن هذه المناطق على تراخيص إداريـة مبسطة وسـريـعـة، بدل إخضاعه لإجراءات معقدة تعوق الإنتاج.

يرى الدكتور الجاموس أن النموذج الأمثل للاقتصاد السوري يقوم على تفعيل قانون مكافحة الإغـراق، وحماية المنتج المحلي مـن المنافسة غير الـعـادلـة، وتخفيف الضرائب على الإنـتـاج الوطني، وتسهيل التراخيص والابتعاد عن البيروقراطية، وبناء قطاع مالي شريك في الإنتاج، وإعادة تأهيل البنية التحتية، ومكافحة التهريب وضبط الحدود.

ويـحـذّر مـن أن اسـتـمـرار السياسات القديمة قد يؤدي إلى نتائج مشابهة لما حصل خلال سنوات الحرب، من حيث هجرة الصناعيين وتراجع الإنتاج، مؤكداً أن حماية المنتج المحلي ليست خـيـاراً، بل ضـرورة وطنية لبناء اقتصاد قوي ومستدام.

«المركزي»: سنطبق المعايير العالمية في مجال صلاحية الأوراق النقدية للتداول

الحرية

أكد حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية أن المصرف المركزي يعمل على تبنّي وتطبيق المعايير العالمية في مجال صلاحية الأوراق النقدية للتداول "Cash Fitness Standards"، وخاصة المعايير الأوروبية المعتمدة لدى البنك المركزي الأوروبي، وذلك في إطار تطوير منظومة إدارة النقد وتعزيز الثقة بالعملة الوطنية.

وأوضح الحصرية في منشور على صفحته عبر فيسبوك أن هذه المعايير تعد من أفضل الممارسات الدولية في إدارة دورة حياة الورقة النقدية، وتهدف إلى ضمان قابلية التداول وسلامة الأوراق النقدية، وحماية الصحة العامة عبر سحب الأوراق الملوثة أو شديدة التلف وتعزيز الشفافية والانضباط في أعمال الصرافة، وتحسين كفاءة الفرز والعد والتداول وفق أسس فنية موحدة.

وقال الحصرية: "يشمل ذلك تحديد ضوابط واضحة تتعلق بحالة الورقة النقدية مثل مستوى الطيات والتمزقات المقبولة، ومنع تداول الأوراق المرممة أو المشوهة، ورفض الأوراق التي فقدت عناصرها الأساسية أو تشكل خطراً صحياً".

وبين الحصرية أن مواءمة هذه المعايير مع الخصوصية المحلية تنسجم مع رؤية مصرف سوريا المركزي، ودوره في الحفاظ على سلامة النقد الوطني، واستقرار السوق وتضع الممارسات المحلية في انسجام مع المنهجيات الأوروبية والدولية الرائدة في إدارة النقد، لافتاً إلى أن اعتماد المعايير العالمية خطوة نحو سوق نقدية أكثر كفاءة وثقة.

بعد حـذف الأصفـار.. كيف ستتم تسوية العقود وحماية الحقوق وتصفير سجلات الفساد المالي؟

الحرية – بادية الونوس

من المؤكد أن استبدال العملة ليس مجرد عملية إجرائية تقوم على حـذف الأصـفـار وإنما عملية تصفير سجلات الفساد المالي، ناهيك عن أنها عملية استبدال العملة هي حركة تنشيط اقتصادي للحسابات الشخصية والرسمية.. والسؤال الذي يبرز في ظل هذه المتغيرات كيف سيتم التعامل مع العقود التي نظمت أو تنظم من عقود بيع أو شراء أو حتى تسوية نزاعات.. بعد حذف الأصفار؟ وما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها لضمان الحقوق العامة؟.

تقليص حجم التضخم

ووفـق الباحث الاقتصادي فاخر القربي فـإن هذه العملية في طياتها أهـداف اقتصادية بعيدة المدى ترسم ملامح اقتصاد وطني متماسك يقوم على كسر الاحتكار وزيـادة الإنتاج وتقليص حجم التضخم الذي أنهك المواطن السوري لسنوات. والهاجس الأكبر اليوم هو تسوية العقود من (بيع وشـراء) بعد تغيير العملة، وهنا يبيّن الباحث الاقتصادي القربي أنه تعتمد الحلول على قوانين الدولة بحيث يمكن تكييف المبالغ للعملة الجديدة (مثل حذف الأصفار) وتظل العقود الأجنبية كما هي مع تفضيل تحديد تاريخ بدء العمل بالعملة الجديدة وتعديل العقود القديمة بالتراضي أو قضائياً لربطها بقوة شرائية معقولة مع الأخذ في بعين الاعتبار مبدأ رفع الضرر عند القيام بهكذا إجراء مفصلي ويمكن اعتماد الإجراءات الأساسية لتسوية العقود من خلال التشريعات والقوانين الداعمة عبر

– إصـدار تشريعات جديدة، حيث تضع الدولة قوانين تحدد كيفية التعامل مع الأصول والعقود المالية وتمنح البنك المركزي سلطة تنظيمية.

– فترة سماح، إذ يتم منح فترة لاستبدال العملة القديمة وبعدها تفقد صفتها القانونية.

– تعديل العقود القائمة من خـلال تكييف المبالغ في العقود المحلية (مثل عقود الزواج)، حيث يتم تعديل المبالغ (مثل المهر) وفق العملة الجديدة (مثلاً حذف الأصفار) مع بقاء الالتزامات غير المالية.

– العقود بالعملات الأجنبية: وهذه تبقى كما هي (مثلاً بالدولار)

– التعديل الرضائي أو القضائي وهذه الحالة تكون ذا رغب الأطراف في تعديل عقود قـديمة وفق القوة الشرائية للعملة الجديدة يجب أن يتم ذلك بالتراضي أو عبر رفع دعوى قضائية لتقييمها.

لتسوية النزاعات

وعن كيفية آليات تسوية المنازعات يشير القربي إلى عدة نقاط منها:

– الربط القياسي للأجور، حيث يمكن ربط العقود (خاصة الإيجارات الطويلة) بمؤشرات معينة أو مؤشر أسعار لضمان استمرار قيمة الأجرة

– مبدأ "رفع الضرر" وهذا يطبق إذا ما لحق ضرر جسيم من تغير قيمة العملة يتوجب رفع الضرر وقد يتم تحميل الخسارة على طرفي العقد بالتساوي (نصف الفرق) وفق نظرية الظروف الطارئة وخاصة في الديون المؤجلة لفترات طويلة.

ويمكن اعتماد توصيات عملية:

–تحديد تاريخ سريان وهنا يفضل وضع تاريخ محدد لبدء العمل بالعملة الجديدة لتجنب الالتباس

–الوفاء بالعملة القديمة وهذا بالطبع يظل صحيحاً وله قوة إبرائية (يبرئ الذمة) ما لم يتم تحديد خلاف ذلك

وأضاف أنه تعتمد التسوية على الموازنة بين النصوص القانونية الصادرة عن الدولة والتراضي بين المتعاقدين ومبادئ العدل والإنصاف لرفع الضرر الناجم بعد تغيير العملة كما يجب التركيز على ثلاثة جوانب:

– "التوعية بالآلية الرسمية للتبديل (عبر البنوك وبشكل عاجل ودون رسوم زائدة)

–الحذر من التضخم والمبالغات وتجنب شراء الكميات الكبيرة غير الضرورية واستخدام النقد الرقمي إن أمكن والتركيز على الادخـار المخطط عبر قواعد مالية بسيطة مع مراقبة أسعار الصرف والاستثمار في أصول آمنة لحماية المدخرات من تقلبات العملة الجديدة وفق قوله. ويختم حديث لـ"الحرية" بأهمية اتباع الإجراءات الرسمية للتبديل:

–البنوك هي الخيار الأفضل لتوجه الناس إلى البنوك المحلية لإجـراء عملية الصرف، فهي توفر أسعار صرف أفضل من أكشاك المطارات.

– التحقق من سلامة الأوراق والتأكد من أن العملات القديمة سليمة (ليست مقطوعة أو ممسوحة) وأنها تحمل العلامات الأمنية قبل استبدالها.

ـ استبدال العملات التالفة فوراً، حيث إن البنوك تستبدل العملات المتضررة، لـذا من المهم استبدالها بعملات جديدة وسارية المفعول.

إدارة الأموال

يؤكـد القربي أهمية الانتباه إلـى عـدة أمـور في حال الاستبدال:

– الحذر من التضخم، حيث إن عملية تغيير العملة قد تؤثر على الأسعار، لذا يجب عدم شراء كميات كبيرة من السلع إلا للضرورة القصوى.

–تجنّب المبالغة في الصرف من جهة أنه لا نستبدل كل المدخرات دفعة واحدة بل نقوم بالتبديل التدريجي حسب الحاجة للحفاظ على السيولة

– الاعتماد على المعاملات الرقمية في حـال كانت العملة الجديدة مدعومة بتطبيقات مصرفية نعمل على استخدامها للحد من حمل النقود المادية.

التخطيط المالي للمستقبل

وفيما يتعلق بموضوع التخطيط المالي يؤكـد أهمية تنويع الاستثمارات، لتجنب خسارة المدخرات نعمل على استثمار جزء منها في أصول أخرى كالعقارات أو الذهب أو العملات الأجنبية القوية (حسب القوانين المحلية).

النقطة الأهـم مراقبة الأسعار والـقـرارات الحكومية أي أن نكون على اطلاع دائم بالقرارات الاقتصادية للبنك المركـزي والحكومة فقد تؤثر في قيمة العملة.

فرصة لتنظيم أموالنا

وختم بتأكيده أن التغيير النقدي فرصة لتنظيم أمورنا المالية فلنبدأ بالبنوك لاستبدال القديم بالجديد ولا نتسرع بالشراء ونركـز على توفير جزء من دخلنا الشهري ونستثمر بحكمة لتحقيق الاستقرار المالي، فهذا سيجعل المرحلة الانتقالية أسهل وأكثر أماناً للجميع.

التوقيت الأمثل ليس توقيت زمني..

«اقتصاد القدرة» رؤية جديدة لإعادة الإعمار وبناء اقتصاد مستدام

الحرية- رشا عيسى

تركت الحرب في سوريا آثاراً مدمرة على الاقتصاد والبنية التحتية، ومع تزايد الحديث عن ضرورة إعادة الإعمار، تبرز الأسئلة حول التوقيت الأمثل لهذه العملية وكيفية تحقيق نتائج مستدامة لا تقتصر على الإصلاحات السريعة، وهنا يطرح الباحث الاقتصادي والاستشاري في إدارة التحول الدكتور ياسين العلي رؤية جديدة تحت عنوان "اقتصاد القدرة"، وهي مقاربة تهدف إلى بناء اقتصاد قادر على التكيف والنمو المستدام بعيداً عن العجلة والتسرع.

ويؤكد العلي لـ"الحرية" أن التوقيت ليس مجرد لحظة معينة، بل هو حالة من الجاهزية الاقتصادية والاجتماعية التي تتيح لسوريا الانطلاق نحو مرحلة الإعمار بثقة ورؤية بعيدة المدى.

جاهزية اقتصادية واجتماعية

عادة ما يُنظر إلى توقيت إعادة الإعمار على أنه مسألة ترتبط بلحظة زمنية معينة، ولكن حسب الدكتور العلي، فإن التوقيت الأمثل ليس مجرد توقيت زمني، بل هو حالة من الاستعداد والجاهزية البيئية التي تتيح الانتقال إلى مرحلة البناء المستدام، فالتسرع في البدء بالإعمار قبل توفير الشروط المؤسسية والاجتماعية قد يؤدي إلى نتائج عكسية، ويقيد الأثر التنموي المنتظر، وعليه يرى العلي أن التوقيت يجب أن يكون نتيجة عملية مدروسة تُوازن بين تحريك عجلة الاقتصاد، وبناء الأسس المؤسسية اللازمة لاستدامته.

من "اقتصاد القيمة" إلى "اقتصاد القدرة"

يميز العلي بين نموذجين اقتصاديين في إعادة الإعمار، "اقتصاد القيمة" و"اقتصاد القدرة".

بينما يركز الأول على الأرقام والنتائج السريعة (مثل زيادة الاستثمارات والنمو السريع)، يركز الثاني على بناء الجاهزية والقدرة المؤسسية المستدامة.

"اقتصاد القدرة" كما يراه الدكتور العلي لا ينظر فقط إلى ما يمكن إنجازه بسرعة، بل إلى ما يمكننا من الاستمرار والنمو بشكل مستدام في المستقبل، وبالنسبة لسوريا، يُعتبر هذا النموذج الأنسب، حيث يعيد ترتيب الأولويات.

متى تكون البيئة جاهزة؟

حسب منهج "اقتصاد القدرة"، يبدأ الإعمار الفعلي عندما تكون البيئة الداعمة جاهزة، وهذه البيئة تشمل وجود قوانين اقتصادية واضحة، إشارات إيجابية حول دور القطاع الخاص، وكذلك بناء الثقة مع رأس المال الاجتماعي، الذي يشمل تجاراً وصناعيين سوريين في الداخل والخارج، ولا يتطلب الأمر الكمال المؤسسي مباشرة، بل مجرد اتجاه واضح يسمح للفاعلين الاقتصاديين باتخاذ قرارات قائمة على توقعات معقولة.

أولويات القطاعات

يبين العلي أن من أبرز القطاعات التي يجب التركيز عليها في بداية مرحلة الإعمار هي: الزراعة والصناعات الغذائية لما لها من تأثير مباشر على الاستقرار الاجتماعي وخلق فرص العمل، والصناعات التحويلية الخفيفة والمتوسطة، حيث تمتلك سوريا خبرات كبيرة في هذه المجالات، والخدمات المساندة مثل اللوجستيات والطاقة التي تساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي، كما يرى العلي أن إعادة تأهيل البنى الصناعية القائمة هو خطوة تمكينية لبناء الاقتصاد على أسس قوية.

فرصة لإعادة الاعتبار

لا تتعلق إعادة إعمار سوريا فقط بإعادة بناء البنية التحتية المدمرة، بل هي فرصة لإعادة الاعتبار الاقتصادي للبلاد، وفقاً للدكتور العلي، فإن التوقيت المناسب للإعمار يجب أن يكون مبنياً على أسس من القدرة والثقة، وليس فقط على توفر التمويل، كما يشدد على دور الدبلوماسية الاقتصادية، وخاصة في ملف الشتات السوري، الذي يمكنه تقديم رأس المال الاجتماعي المغترب بما يتضمنه من خبرات وتقنيات حديثة تساهم في إعادة بناء سوريا.

التدرج والشراكة

إعادة الإعمار مسألة اختيار منهجية تقوم على التدرج والشراكة، من خلال إدارة المسار الاقتصادي بروح إيجابية، ويمكن تحقيق تعافٍ اقتصادي واجتماعي مستدام يفتح المجال أمام مرحلةٍ جديدة من النمو المتوازن، وتبقى إعادة بناء الثقة مع المجتمع السوري، سواء في الداخل أو الشتات، هي العنصر الأهم لتحقيق اقتصاد قادر على التكيف والنمو في المستقبل، بغض النظر عن حجم التمويل المتاح.

تراجع حركة أسواق دمشق مع بداية العام الجديد

الحرية – ميليا اسبر

تراجع ملحوظ في حركة أسواق دمشق مع بداية العام الجديد، يرافقها ارتفاع في أسعار الخضار والفواكه لاسيما بعد الأجواء المناخية القاسية التي تسببت بأضرار كبيرة للمزارعين، كل ذلك أثر سلباً على معيشة المواطنين من ذوي الدخل المحدود.

"الحرية" استطلعت آراء بعض المواطنين بما يخص موضوع الأسعار وكيفية تأمين احتياجاتهم.

ضائقة مادية

/لوريس عيسى/ ربة منزل أشارت إلى وجود ضائقة مادية كبيرة فهي أم لثلاثة أولاد، لذلك تعتمد في مصروف البيت على راتب زوجها فقط، مشيرة إلى عودة ارتفاع أسعار الخضار والفواكه في بداية العام وهذا ما يزيد الطين بلة، منوهة أنها تقتصر على شراء أولوياتهم المعيشية من طعام وشراب فقط.

بينما المهندس في شركة خاصة / عصام الحاج/ أشار في حديثه لصحيفة "الحرية" إلى توفر المواد والسلع كافة، لكن المشكلة بعدم توفر المال، حيث إن الراتب الشهري لا يكفي أكثر من أسبوع، ناهيك عن تكاليف الطبابة والإيجار وتسديد فواتير، أما الألبسة والأحذية تعتبر كماليات بالنسبة لنا ذوي الدخل المحدود، مؤكداً ضرورة ضبط الأسعار وتحسين معيشة المواطنين بطريقة تحدث فرقاً نوعيّاً في حياتهم.

ضعف بحركة الأسواق

بدوره أمين سر جمعية حماية المستهلك بدمشق وريفها عبد الرزاق حبزة، أكد في تصريح لصحيفة "الحرية" أن الأسواق تعاني ضعفاً في حركة البيع والشراء ويعود ذلك إلى أسباب عديدة أهمها ضعف القدرة الشرائية للمواطنين، ووجود أولويات لديهم وهي تأمين قوتهم اليومي، لافتاً أن الأهم هو تأمين مادة المحروقات لاسيما في هذا الجو البارد جداً، لذاك يذهب قسم من راتب الموظف لتأمين مازوت التدفئة، إضافة إلى الارتفاع في بعض أسعار السلع والمنتجات ومنها الخضار والفواكه.

منوهاً كذلك أن السوق يشهد ارتفاعاً كبيراً في أسعار الثياب والأحذية علماً أنهما من الكماليات بالنسبة للمواطنين لاسيما في هذه الظروف المادية الصعبة، لذلك يحاول المواطن الاقتصار على شراء الضروريات فقط، مضيفاً بوجود انخفاض بسعر الفروج بسبب تهريب الفروج لصالح معامل المرتديلا، ما أدى إلى انخفاض أسعار الفروج، بينما هناك ارتفاع في أسعار اللحوم الحمراء وأيضاً مشتقات الألبان والأجبان بسبب عدم وجود إنتاج وارتفاع تكاليف المنتج. حبزة ختم بالقول: إنّ إنعاش الأسواق يتطلب تحسناً في مستوى المعيشة وزيادة الرواتب، إضافة إلى ضبط الأسعار وإيجاد فرص عمل من أجل تحريك عجلة الاقتصاد.

كيف يأخذ الاقتصاد دوره كبوصلة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؟

الحرية – هناء غانم

يعتبر الاقتصاد الوطني حجر الزاوية لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في أي دولة، فهو ليس مجرد أرقام أو معادلات مالية، بل هو القوة المحركة التي تؤثر في حياة الأفراد وتحدد مستوى رفاههم الاجتماعي والاقتصادي.

ومن خلال تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يعزز من دخل الأفراد، ويقلل من معدلات البطالة والفقر، ويشجع على تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية.

في العديد من الـدول، وفـي سوريا، تظهر تحديات اقتصادية معقدة تؤثر في استقرار المجتمع، وتراجع فرص العمل، ضعف القطاعات الإنتاجية، وتزايد معدلات الفقر والبطالة هي بعض من أبرز الأزمـات التي يمكن أن تخلخل النظام الاجتماعي وتؤدي إلى تدهور الوضع الأمني والاقتصادي. ومع ذلك تظل الحلول الاقتصادية هي السبيل الرئيسي لإعادة البناء والتطوير، ما يسهم في تحقيق بيئة مستقرة ومتطورة للجميع.

إن فهم العلاقة بين الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي هو الأساس الذي يساعد في تصميم استراتيجيات فعّالة تعزز من قدرة الدول على تجاوز أزماتها الاقتصادية وتحقيق تنمية شاملة. وإن بناء اقتصاد قوي ومتوازن لا يساعد فقط في تحسين مستوى الحياة، بل يسهم أيضاً في تحقيق التلاحم الاجتماعي وتنمية الفرص الاقتصادية في كافة المناطق. وحول أهمية الاقتصاد كعامل أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي، قـدم الدكتور عامر خربوطلي رؤيته الاقتصادية في حديث لـ"الحرية" من خلال توظيف الأدوات الاقتصادية المتاحة موضحاً أن الاقتصاد يسعى إلى تعزيز الإنتاجية وتحقيق زيـادة في الناتج المحلي الإجمالي، ما يساهم في رفع دخل الأفراد، وتحسين مستوى المعيشة بشكل عـام، وبذلك يساهم في الحد من المشكلات الاقتصادية الكبرى مثل التضخم والبطالة والفقر.

يُعد الاسـتقـرار الاقـتـصـادي عنصراً أساسياً فـي تحقيق الاستقرار الاجتماعي كما أوضح خربوطلي فهو لا يعمل في فراغ؛بل يتداخل مع العديد من العوامل الاجتماعية والسياسية، وعندما تتحقق حالة من النمو الاقتصادي المستدام، يرتفع دخل الأفـراد، ما يـؤدي إلى تحسين نوعية الحياة والحد من مشاعر التوتر الاجتماعي التي قد تـؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار، والاقتصاد هنا يُصبح أساساً لبناء السلم الاجتماعي، حيث ترتبط مصالح الأفراد بالمصلحة العامة للدولة.

الأسباب الاقتصادية لعدم الاستقرار في بعض المناطق

يـرى الدكتور خـربوطلي أن الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في العديد من المناطق السورية هو الانخفاض الكبير في معدلات البطالة وقلة فرص العمل، فعلى الرغم من امتلاك البلاد للعديد من الموارد الطبيعية والبشرية، إلا أن ضعف القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والخدمات أدى إلى نقص الفرص الوظيفية، كما أن تراجع الإنتاجية أفضى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ما أدى إلى تراجع التواصل بين المناطق المختلفة وتدهور الاقتصاد الوطني بشكل عام.

دور التكامل الاقتصادي بين المناطق في تعزيز الاستقرار

يؤكد خربوطلي أن من أهم وسائل تحقيق الاستقرار الاقتصادي هو تعزيز التكامل بين مختلف المناطق، يتطلب هذا التكامل انسيابية في حركة السلع والخدمات بين المدن والأرياف، وفتح قنوات للتبادل التجاري والخدمي، إذا تمكنت المناطق من استعادة قدرتها على تبادل السلع والخدمات وتطوير الصناعات والخدمات المساندة، بما يسهم بشكل كبير في تخفيف الفجوات الاقتصادية بين المناطق.

الاقتصاد كحل لمشاكل البطالة والفقر

وفـي ظل تزايد معدلات البطالة والفقر في بعض المناطق، يؤكد خربوطلي أن الحل يكمن في إحياء الأنشطة الاقتصادية المتنوعة وتوفير فرص العمل. كون النشاطات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة تمثل محركاً رئيسياً لتحفيز التنمية الاقتصادية، بدلاً من الاعتماد على قطاعات محدودة، يمكن توسيع مجال العمل ليشمل العديد من الأنشطة التي تدعم الاقتصاد بشكل عام، ما يساهم في الحد من معدلات الفقر ويساهم في خلق فرص عمل جديدة في جميع أنحاء الدولة.

الاقتصاد هو الطريق نحو التنمية الشاملة

كما تطرق الخبير الاقتصادي خلال حديثه لـ"الحرية" إلى أن الاقتصاد يجب أن يكون أداة قوية لتحقيق التنمية الشاملة، من خلال خلق بيئة اقتصادية متكاملة، يمكن أن تُفتح أبواب جديدة للاستثمار والتطوير في كافة القطاعات.

كما أن هـذا التوجه يساهم فـي ردم الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، ويزيد من فرص النمو في المدن الصغيرة والكبيرة على حد سواء، وإن تحقيق التناغم بين مختلف الفئات والمناطق في البلاد لا يمكن أن يتم إلا من خلال استراتيجية اقتصادية مدروسة تركز على التنمية المستدامة والشاملة.

الاقتصاد هو البوصلة

وأخيراً، يظل الاقتصاد هو البوصلة التي توجه مسار التنمية والتقدم في أي دولة.

ومن خلال الأدوات الاقتصادية الصحيحة، يمكن لأي مجتمع تجاوز التحديات الاقتصادية وتحقيق الازدهـار والتقدم كما أن الاقتصاد ليس مجرد مسألة أرقام وبيانات، بل هو الحياة اليومية التي تنعكس على جودة حياة الأفراد ومستوى معيشتهم.

هل يؤثر استبدال العملة على القدرة الشرائية أو الحقوق المالية؟

أكد مصرف سوريا المركزي عبر قناته على تلغرام، "لا يعد هذا الإجـراء تخفيضاً لقيمة العملة، وإنـما يقتصر على إعـادة التعبير عن القيم النقدية بعد حذف صفرين منها، مـع الـحـفـاظ الـكـامـل على جميع الحقوق المالية والمصرفية والتعاقدية، كما تنتقل جميع الأمـوال النقدية والمصرفية، والرواتب والعقود والديون والالتزامات تلقائياً وبصورة منظمة إلى الليرة السورية الجديدة دون أي فقدان للحقوق".

ويحمل الإصـدار الجديد اسـم "الليرة السورية الجديدة"، ويجري الاستبدال وفق معيار يقضي بأن كل ١٠٠ ليرة سورية قديمة تعادل ليرة سورية جديدة واحدة، وتعتبر كل من العملة القديمة والجديدة وسيلتي دفع قانونيتين وملزمتين خلال فترة الاستبدال، ولا يجوز رفض التعامل بأي منهما.

وبـعـد انـتـهـاء فـتـرة الاسـتـبـدال، تخرج الفئات القديمة المسحوبة من التداول من الاستخدام اليومي، وتفقد قوتها القانونية كوسيلة دفع، مع بقاء قيمتها محفوظة وإمكانية استبدالها لاحقاً لدى فروع مصرف سوريا المركزي حصراً ولمدة خمس سنوات.

وتغطي عملية الاستبدال جميع المناطق عبر آلاف النقاط المعتمدة، وتشمل المصارف العامة والخاصة ، ومصارف التمويل الأصغر، وشركات الصرافة والحوالات الداخلية، في حين لا توجد منافذ استبدال خارج أراضي الجمهورية العربية السورية خـلال فترة الاستبدال.

وخلال الفترة الانتقالية، تستمر العملتان القديمة والجديدة في التداول معاً، ويمكن تقاضي الرواتب والمستحقات واستخدام أي منهما دون إلـزام، مع بقاء القوة الشرائية دون تغيير، وقيام الجهات المعنية بفرض رقابة مشددة لمنع أي تلاعب بالأسعار، حيث يتم عرض الأسعار بالعملتين معاً دون تغيير في القيمة.

كما يلتزم الـتـجـار وأصـحـاب الأعـمـال بتطبيق معيار الاستبدال القانوني وعدم رفض التعامل بأي من العملتين، وعدم رفع الأسعار أو التقريب للأعلى، وعرض الأسعار بشكل واضـح، وتثبيت تـواريـخ الشيكات والمحررات المالية، مع خضوع المخالفات للمساءلة القانونية.

الحرية
العـدد 22 | السـنة الثانية | الأحـد 4 كانـون الثاني 2026 م

عدم اســتقرار الأســعار

بين تذبذب سعر الصرف وحيطة و«طمع» التجار

الحرية – سامي عيسى

تذبذب سعر صرف الـدولار وعـدم استقراره أمـام الليرة، وهوامش الانخفاض القليلة تركت آثاراً سلبية على حركة الأسـواق، ومازالت حالتها السلبية تفرض واقعاً مستمراً، أثار قلق ليس المواطنين فحسب بل الفعاليات التجارية والصناعية وغيرها، دون تجاهل حالة الجـدل المستمرة بين البائع والمستهلك لعدم استقرار السعر في الارتفاع والهبوط.

ارتفاع أسعار الخضار والفواكه

تأكيد ذلك يتضح من خلال جولة "الحرية" على بعض أسـواق دمشق حيث سجلت أسـعار الخضار والفواكه والبطاطا التي تباع في موسمها بأسعار مرتفعة جداً، حيث تباع البطاطا بسعر 6000 ليرة للكيلوغرام الواحد، وكيلو البرتقال 15 ألف ليرة، وكيلو الحامض 20 ألف ليرة، والتفاح بسعر 15 ألف ليرة كحد وسطي مع الإصـرار على عدم الانخفاض. وشهدت أسعار الخضروات أيضاً ارتفاعاً، فقد بلغ سعر كيلو الفليفلة 10 آلاف ليرة، والفاصولياء الخضراء الكيلو بـ20 ألف ليرة، والكوسا بـ13 ألف ليرة، والباذنجان بنفس السعر، والفول الأخضر الكيلو بـ15 ألف ليرة.

أمـا أسـعار الحشائش فبقيت محافظة على سعرها المرتفع، على الرغم من موسمها، ولا زالت الخسة بـ5000 ليرة، وربطة البقدونس بـ1500 ليرة، وربطة البصل بـ2000 ليرة، والفجل بـ2000 ليرة، والجرجير بـ1500 ليرة، والنعناع بـ2000 ليرة.

آراء المواطنين

تشير آراء المواطنين إلى استمرار ارتفاع الأسعار في مختلف القطاعات، حيث أكدت السيدة معينة ابراهيم، ربة منزل، أنها لم تلمس أي انخفاض في أسعار الخضار والفواكه رغم ما تسمعه عن انخفاض سعر الدولار، وأوضحت أن أسعار بعض السلع لا تزال مرتفعة، ونطالب الجهات الرسمية بتشديد الرقابة على الأسواق، خاصة أن أغلب ذوي الدخل المحدود ليس لديهم القدرة على مجاراة ارتفاع الأسعار.

من جهته المدرس عمر برقاوي أكد أن الأسعار لا تزال مرتفعة في قطاعات الألبسة والمستلزمات المدرسية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار اللحوم البيضاء والحمراء، وأشار إلى ضرورة تكثيف الرقابة على الأسواق لضمان وصول فوائد انخفاض سعر الدولار إلى المستهلكين.

عوامل نفسية

بدوره الصناعي عصام تيزيني أكد أن الأسباب النفسية، تلعب الدور الأكبر في تقلبات سعر صرف الدولار حالياً أكثر من الأسباب العملية أو الإجرائية، وأوضح تيزيني أن توقيع الرئيس الأمريكي على رفع العقوبات عن سوريا يبعث برسالة اطمئنان بأن القادم سيكون أفضل للاقتصاد السوري، وهذا العامل النفسي هو ما أثر على سعر الصرف خلال الأسبوع الماضي، حيث شهد تقلبات بين الارتفاع والانخفاض، لكن مع التوقيع يبدو أن التحسن هو الغالب.

التردد والخوف من الخسارة

وعن أسباب عدم انخفاض الأسعار رغم انخفاض سعر الدولار، أشار تيزيني إلى أن التاجر غالباً ما يكون لديه حذر من عودة ارتفاع سعر الصرف، فإذا اشترى مادة بسعر مرتفع للدولار قبل رفع العقوبات، فإنه يتردد في خفض سعر بيعها بعد انخفاض الدولار خوفاً من الخسارة، وعلى العكس عند ارتفاع سعر الصرف، يرفع التاجر السعر فوراً بدافع الطمع.

وأضاف تيزيني إن هذه التقلبات لا ترتبط بالنمو الاقتصادي في سوريا أو بالعملة أو بالتصدير، بل هي عوامل نفسية بحتة تؤثر على سعر الصرف وعلى رفع الأسعار، وشدد تيزيني على أن ثبات سعر الصرف هو السبيل الوحيد لتثبيت الأسعار، بالإضافة إلى المنافسة بين التجار التي تساعد على تخفيض الأسعار وجعلها مناسبة للمواطن، ودعا الفريق الحكومي إلى السعي لتثبيت سعر الصرف وزيادة المنافسة بين التجار لتحقيق استقرار الأسعار.

مبالغة في التحوط والحذر

ضمن الاطار ذاته يرى الخبير الاقتصادي الدكتور فادي عياش أن المشكلة لا تكمن فقط في تقلبات سعر الصرف، بل في ضعف فهم وتطبيق مفاهيم الحيطة والحذر والتحوط تجارياً. ويشير عياش إلى أن خوف التاجر المبرر على رأسماله يدفعه إلى المبالغة في التحوط والحذر، ما يؤدي إلى تسعير البضائع بأسعار مرتفعة حتى مع انخفاض سعر الصرف، ويمكن معالجة هذا الجانب مالياً ومحاسبياً من خلال تقنيات مناسبة تمنح التاجر المرونة اللازمة في التسعير مع هامش مخاطرة محسوب.

مفهوم المنافسة الصحيح

لكن ما يعقد الموقف بحسب عياش، هو وجود بعض حالات الاحتكار والجشع والطمع لدى البعض، الذين يستغلون الظروف لتعظيم أرباحهم، ما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

فرص واعدة وتحديات قائمة في مرحلة إعادة الإعمار

الحرية – منال الشرع

أكد الباحث الاقتصادي محمد مشعل بحديثه لـ الحرية أن قطاع البناء والتشييد في سوريا يمثل أحد أهم الصناعات الحيوية للاقتصاد الوطني، خاصة في ظل التوجه نحو إعـادة الإعـمار والتنمية، على الرغم من التحديات القائمة، يفتح القطاع آفاقاً استثمارية واسعة للمستثمرين المحليين والدوليين، تشمل كافة جوانب البناء من المشاريع السكنية والتجارية إلى تطوير البنية التحتية.

فرص كامنة في قلب التحديات

يضيف مشعل أن حجم الأضـرار التي لحقت بالبنية التحتية في مدن رئيسية مثل حلب وحمص ودمشق، يخلق فرصة فريدة للمشاركة في مشاريع إعادة بناء واسعة النطاق، وتشير تقديرات المنظمات الدولية إلى أن تكلفة إعـادة الإعمار قد تتجاوز ١٠٠ مليار دولار، ما يولد طلباً هائلاً على خدمات ومـواد البناء. ولتسهيل هـذه العملية، يوضـح مشعل أن الحكومة السورية اتخذت خطوات لجذب الاستثمارات عبر حوافز متنوعة، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، وتطوير القوانين التنظيمية لتبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية.

ويحدد مشعل أبرز الفرص الاستثمارية في النقاط التالية:

الإسـكـان الميسر: فهناك حاجة ملحة لمشاريع سكنية جديدة وميسورة التكلفة، نظراً لعدد السكان الكبير الذين فقدوا منازلهم، ما يجعل الاستثمار في هذا المجال ذا جدوى اقتصادية واجتماعية.

تطوير البنية التحتية: إذ إن إعادة بناء وتطوير الطرق والجسور وشبكات المياه والكهرباء تمثل أولـويـة حكومية لتحفيز النمو الاقتصادي، وتفتح الباب أمام استثمارات ضخمة.

العقارات الصناعية والتجارية: مع عـودة النشاط الاقتصادي، يـزداد الطلب على المساحات المكتبية والمراكز التجارية والمناطق الصناعية، ما يوفر فرصاً لتطوير مشاريع تجارية جديدة.

حلول إستراتيجية

في المقابل، يشير الباحث مشعل إلى أن الاستثمار في قطاع البناء السوري لا يخلو من التحديات التي يجب على المستثمرين أخذها في الحسبان. ويلخص مشعل هذه التحديات:

نقص العمالة المـاهـرة: فهجرة الكفاءات والخبرات أدت إلـى نقص في القوى العاملة المؤهلة، ما قد يؤثر على جودة المشاريع ومعاييرها الفنية.

العقوبات الاقـتـصـاديـة: العقوبات الـدوليـة تـؤثـر على تـدفـق الاسـتـثـمـارات الخارجية والوصول إلى التمويل والتقنيات الحديثة، كما ترفع من تكاليف المواد المستوردة.

سلاسل الإمداد : تأثرت شبكات النقل وسلاسل توريد مواد البناء بشكل كبير، ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وصعوبة توفير بعض المواد الأساسية.

العقبات التنظيمية: على الرغم من الإصلاحات، يرى مشعل أن البيئة التنظيمية لا تـزال معقدة، وقد يواجه المستثمرون تـأخـيـراً فـي الـحـصـول عـلـى التراخيص والموافقات اللازمة.

لماذا لا ينعكس انخفاض سعر الصرف على الأسعار؟!

الحرية – سامي عيسى

ما يحدث في أسواقنا المحلية من فروقات سعرية، ليس بين سوق وآخر، بل بين محل وآخر في نفس السوق يثير الكثير من التساؤلات حول مصير فوائد انخفاض أسعار الصرف، وانعكاسها بصورة مباشرة على واقـع الأسـواق والمستهلكين على السواء وأسئلة أخرى تحمل الكثير من إشارات الاستفهام والتعجب، حول السبب بعدم انعكاس انخفاض سعر صرف الـدولار على أسعار السلع وخاصة الرئيسية ذات الحاجة اليومية للمواطن.

ضمن إطار سعي "الحرية" للحصول على إجابة حول هذه التساؤلات يؤكد الخبير الاقتصادي "محمد الحلاق" أن عدم استقرار سعر الصرف ينعكس فوراً على أسعار السلع، ويشير إلى أن استقرار سعر الصرف هو المطلوب، وأن يكون لدى البنك المركزي القدرة على التدخل عبر قنواته النظامية لضبط السوق.

يوضح الحلاق أن السلع الاستهلاكية اليومية غالباً ما تُسعّر على أساس سعر الصرف الأعلى، وهذا أمر طبيعي في الـدول التي تشهد تقلبات حـادة في سعر الصرف، فالموزعون والمستوردون يضطرون لتسعير بضائعهم بسعر مرتفع لتعويض أي ارتفاع محتمل في سعر الصرف مستقبلاً، ولتغطية تكاليفهم التشغيلية.

كثافة السلع ووفرة المنتجات

من جانب آخر يشير الحلاق إلى وجود كثافة في السلع ووفرة في المنتجات، لكن المشكلة تكمن في أن الحلقات الوسيطة لم تخفض أسعارها بشكل يواكب الانخفاض الخارجي أو الداخلي الناتج عن التنافسية، ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع تكاليف النقل والتداول واللوجستيات بشكل كبير، بالإضافة إلى ارتفاع أعباء الحياة بشكل عام، ما يجعل الأرقام التي كانت تكفي سابقاً غير كافية اليوم.

وبالتالي حسب رأي "الحلاق" أن هذا الوضع يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار، حيث لا تنعكس انخفاضات الأسعار بشكل نهائي على المستهلك، وتحتاج إلى وقت أطول لتظهر، ما لم يكن هناك وضوح شديد في موضوع سعر الصرف.

توقعات سعر الصرف

وفـي معرض رده على سـؤال الحرية حـول توقعات أسعار الصرف فقد أكد "الحلاق" أن الاتجاه الحالي نحو الانخفاض قد يستمر، خاصة مع عمليات استبدال العملة التي قد تؤدي إلى شح في الليرة السورية وزيـادة الطلب عليها، وبالتالي انخفاض سعر الدولار.

لكن ثمة عوامل متعددة تقف وراء هذه الظاهرة، أبرزها ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل التي تلتهم أي انخفاض في أسعار المواد الأولية، ويشير الحلاق إلى أن فواتير الهاتف والكهرباء والمحروقات ارتفعت بشكل كبير، ما أثر على جميع حلقات سلسلة التوزيع.

تكاليف إضافية

ويضيف الحلاق: إن تكاليف تشغيل السيارات والموزعين والسائقين، بـالإضافـة إلـى الالـتـزامـات الأخـرى وبعض المخالفات المرورية، تشكل أعباءً إضافية تزيد من تكلفة المنتج النهائي، وعلى الرغم من انخفاض أسعار السلع لدى المستوردين والمصنعين، وانخفاض سعر الصرف بشكل جيد، إلا أن هذه العوامل مجتمعة تمنع انعكاس هذه الانخفاضات بشكل واضح على المستهلك.

تجذب رؤوس الأموال ومدخرات الأفراد

الصناديق الاستثمارية تفاعل بين الحكومة والمواطن

الحرية – مركزان الخليل

أراء كثيرة ذكرت حول صناديق الاستثمار والـشـركـات المساهمة وحـول أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، ومـا تملكه من قـوة داعـمـة للحالة الاقـتـصـاديـة العامة، وركيزة أساسية لأعمال التنمية المستدامة التي تسعى الحكومة اليوم لتحقيقها من خلال استثمار كافة المكونات الاقتصادية والاجتماعية، وقنوات الاستثمار المختلفة، حيث أكد الخبير الاقتصادي محمد الحلاق على أهمية صناديق الاستثمار والشركات المساهمة كـأدوات مالية حيوية لتحريك عجلة الاقـتـصـاد الـسـوري، مـشـيـرًا إلـى أن تفعيلها والاستفادة منها إلى أبعد الحدود يتطلب معالجة تحديات ثقافية ومؤسسية.

تحديات ثقافية ومؤسسية

وأوضح الحلاق أن ثقافة الاستثمار الجماعي لا تـزال مـحـدودة في المجتمع الـسـوري، ما يستدعي جهودًا مكثفة لتعزيز الوعي بأهمية صناديق الاستثمار وآلياتها، وشدد على ضرورة استعادة ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي، خاصة بعد التحديات التي واجهها الاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة.

بديل اقتصادي واعد

وعدّ الحلاق أن الشركات المساهمة التي تتيح تجميع مـدخـرات الأفـراد والعائلات في مشاريع استثمارية تمثل بديلاً واعـداً في ظل الـظـروف الحالية، واقـتـرح تشجيع الشركات الناجحة على التحول إلى شركات مساهمة، سواء كانت أسهمها قابلة للتداول في البورصة أم لا، بهدف جذب رؤوس الأموال وتوسيع نطاق أعمالها. ولاستكمال عملية النجاح أوضح الحلاق أن هـذه الخطوة تتطلب إعـادة إحياء ثقافة المساهمة التي تراجعت في المجتمع السوري، مشيرًا إلى أن المصارف والأسهم لعبت دورًا في هذا المجال لكنها لم تحقق النتائج المرجوة.

توفير جهود متكاملة لتفعيل الصناديق الاستثمارية

من جانب آخر يرى الحلاق أن تفعيل صناديق الاستثمار والشركات المساهمة في سوريا يتطلب جهودًا متكاملة تشمل تعزيز الوعي، استعادة الثقة بالقطاع المصرفي، وتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة، مؤكدًا أنه إذا تم تجاوز هذه التحديات، يمكن لهذه الأدوات المالية أن تسهم بشكل فعّال في تنشيط الاقتصاد السوري وتحقيق التنمية المستدامة.

المرونة في عمليات السحب والإيداع

والجانب المهم الذي تحدث عنه "الحلاق" ضرورة توفير المرونة في عمليات السحب والإيداع في الصناديق الاستثمارية، مشيرًا إلى أن القطاع المصرفي بتوجيه من البنك المركزي يجب أن يتيح هذه المرونة بشكل أكبر، وخاصة أن التجارب السابقة وما شهدته من قيود على السحب أثرت سلبًا على ثقة المستثمرين، مؤكدًا أن القدرة على سحب الأموال بسهولة ويسر تشجع على الاستثمار وتزيد من جاذبية الصناديق.

خبير اقتصادي: ثقافة الاستثمار الجماعي محدودة والمطلوب استعادة ثقة الجمهور بصناديق الاستثمار

البنك المركزي والتحكم بسعر الصرف

مسألة فـي غـايـة الأهـمـيـة أشـار إليها الحلاق تكمن في العملة الجديدة والتي يجب أن تمكن البنك المركزي من التحكم بسعر الصرف بشكل أفضل، ما يسهم في استقرار قيمة العملة، معتبرًا أن هذا الاستقرار ضروري لجذب الاستثمارات وحماية مدخرات المستثمرين في الصناديق الاستثمارية.

تفعيل الدفع الإلكتروني

كما شـدد الـحـلاق على أهمية تفعيل الـدفـع الإلـكـتـرونـي بشكل أسـرع ، وإعـادة الثقة في قنوات الدفع الإلكترونية، موضحًا أن الدفع الإلكتروني يقلل من الحاجة إلى التعامل النقدي، ويسهم في الحفاظ على قيمة العملة الورقية ويجعل عمليات الإيداع والسحب أكثر سهولة ويسر، مشيراً إلى أن نجاح الدفع الإلكتروني يعتمد على علاقة تفاعلية بين الحكومة والمواطن.

وأوضح الحلاق أنه إذا قدمت الحكومة كافة الإمكانات ولكن المواطن لم يستخدم وسائل الدفع الإلكتروني فلن يتحقق الهدف وعلى العكس، إذا استخدم المواطن وسائل الدفع الإلكتروني ولكنه واجه صعوبات في السحب أو الإيداع، فستفقد هذه الوسائل جاذبيتها.

الحرية
العـدد 22 | السـنة الثانية | الأحـد 4 كانـون الثاني 2026 م

ينعكس على معيشة السوريين.. إلغاء رسم إعادة الإعمار يعكس رغبة حكومية في إغلاق ملف أثقل كاهل المكلفين

الحرية – آلاء هشام عقدة

مع بداية عام 2026، دخل قرار وزارة المالية بإلغاء اقتطاع نسبة 10% المعروفة بالمساهمة الوطنية لإعادة الإعمار حيّز التنفيذ، منهياً بذلك واحداً من أكثر الاقتطاعات الضريبية التي تركت أثراً مباشراً على معيشة السوريين، بعدما استقر لسنوات داخل الأسعار وتكاليف الخدمات، أكثر مما ظهر في عناوين إعادة الإعمار.

القرار الصادر بموجب التعميم رقم 472/3 نصّ بشكل واضح على عدم استيفاء هذه النسبة من الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة، بعد انتهاء الإطار القانوني للمساهمة مع نهاية كانون الأول 2025، وفق ما حدده القانون رقم 39 لعام 2021.

عبء معيشي لا بنداً محاسبياً

ورغم أن المساهمة فُرضت لأول مرة عام 2013 كإجراء استثنائي لتمويل إعادة الإعمار، إلاّ أنها تحولت مع مرور الوقت إلى عبء مالي دائم طال الأفراد والمؤسسات والشركات، وجرى توسيع نطاقه ورفع نسبته إلى 10% عام 2017، في وقت كانت فيه القدرة الشرائية تتراجع، وتزداد فيه كلفة الإنتاج والخدمات.

فعلياً، لم تكن هذه النسبة تُدفع على الورق فقط، بل انعكست بشكل مباشر على أسعار السلع والخدمات، من خلال إدخالها ضمن التكاليف، ما جعل المستهلك النهائي يتحمل الجزء الأكبر منها، دون أن يلمس أثراً واضحاً لها في مشاريع إعادة الإعمار أو تحسين الواقع الخدمي.

عبود: الضريبة وصلت إلى الناس لا إلى الإعمار

وفي تصريح لـ الحرية، أوضح أستاذ العلاقات الدولية في جامعة اللاذقية ذو الفقار عبود أن إلغاء المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار خطوة تصحيحية ذات بعد اجتماعي واضح، مؤكداً أن هذه النسبة تحولت إلى ضريبة غير مباشرة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، انعكست على الأسعار وتكلفة المعيشة أكثر ما انعكست على إعادة الإعمار.

وأشار عبود إلى أن الضرائب غير المباشرة لا تميّز بين مكلف وآخر، وتُحمَّل تلقائياً على السعر النهائي، ما جعل هذه المساهمة تضغط على دخل المواطن، وتستنزف السيولة لدى الشركات، وتزيد كلفة الإنتاج في اقتصاد يعاني أساساً من ضعف القدرة الشرائية.

وأضاف أن إنهاء العمل بها يخفف عبئاً مالياً تراكمياً استمر لسنوات، لكنه شدد في الوقت نفسه على أن الأثر الحقيقي للقرار يبقى مرهوناً بانعكاسه على السوق، وعدم تحويله إلى هامش ربح إضافي بدلاً من تخفيف الأسعار.

رسالة للأسواق واختبار للتطبيق

وبحسب تعميم الهيئة العامة للضرائب والرسوم، فقد طُلب من جميع الجهات المالية في المحافظات الالتزام التام بوقف أي اقتطاعات مرتبطة بهذه المساهمة من بداية عام 2026، ومنع تحميل المكلفين – أفراداً وشركات – أي مبالغ إضافية بعد التاريخ المحدد.

ويرى مراقبون أن هذا التشديد في التطبيق يعكس رغبة حكومية في إغلاق ملف أثقل كاهل المكلفين، ويبعث برسالة للأسواق حول بدء مراجعة أدوات السياسة الضريبية، ولاسيما تلك التي لم تحقق أهدافها الاقتصادية أو التنموية.

خطوة إصلاحية بانتظار استكمالها

ويختم عبود بالقول إن إلغاء اقتطاع الـ10% يجب أن يكون جزءاً من مسار إصلاحي أوسع ، يقوم على تخفيف الضرائب غير المجدية، وتبسيط الإجراءات، وتوجيه السياسة الضريبية نحو دعم الإنتاج والنشاط الاقتصادي، لا زيادة الضغط على المعيشة.

وأكد أن الضريبة العادلة هي التي لا يشعر بها المواطن في سعر الخبز أو فاتورة الخدمة، معتبراً أن هذا القرار يشكّل اختباراً عملياً لمدى جدية إصلاح المنظومة الضريبية في المرحلة المقبلة.

غرف الصناعة تضع خطة شاملة لدعم الإنتاج ورفع تنافسية الصناعات السورية

أعلن رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية مازن ديروان عن خطة شاملة للاتحاد في المرحلة المقبلة، بهدف دعم الصناعة السورية، وتمكين الصناعيين، والمساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني، ورفع تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والخارجية.

وأوضح ديروان في بيان تلقت سانا نسخة منه اليوم، أن الاتحاد يسعى إلى رفع كفاءة الصناعة السورية، وتمكينها من الوصول إلى مختلف أسواق العالم، من خلال العمل المشترك مع جميع غرف الصناعة والصناعيين في سوريا، مع إيلاء اهتمام خاص بالصناعيين الصغار، ودعمهم للنمو والتوسع.

وأشار ديروان إلى أولويات الاتحاد التي تتمثل بالمطالبة بتخفيض تكاليف الإنتاج، عبر إلغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية وشبه الأولية، والمواد نصف المصنعة غير المنتجة محلياً، إضافة إلى المطالبة بتخفيض أسعار الطاقة، التي تباع للصناعيين بسعر التكلفة، أو السماح باستيرادها من قبل الصناعيين.

ولفت إلى أهمية حماية الصناعة الوطنية من الممارسات غير العادلة، من خلال المطالبة بفرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة التي يثبت عليها سياسات إغراق، تعادل أي دعم غير عادل يقوم به أي من الشركاء الدوليين، للحفاظ على بيئة تنافسية عادلة، إلى جانب دعم الصناعات السورية، ذات الجدوى الاقتصادية التي تضررت سابقاً، عبر فرض رسوم جمركية مؤقتة على البضائع المنافسة، بما يساعدها على تحسين قدرتها التنافسية.

وبين ديروان أن الاتحاد سيركز على المطالبة بتشديد الرقابة على المستوردات، للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية السورية، وتبسيط إجراءات التصدير، وإلغاء القيود التي تعيق استيراد المواد الأولية والآلات، بما في ذلك شرط موافقة وزارة الاقتصاد والصناعة، إضافة الى تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع الدول التي تقيد الاستيراد من سوريا، والتواصل مع الأسواق الخارجية المحتملة لدعم تصدير المنتجات السورية.

وكشف ديروان عن عزم الاتحاد تأسيس مكتب خاص في الاتحاد لخدمة الصناعيين، ومعالجة المشكلات التي تواجههم، ودعم مشاركتهم في المعارض الدولية، إضافة إلى تخصيص عضو منتدب عن الاتحاد في لجنة الاستيراد والتصدير، وتأسيس مكتب لخدمة المستوردين الخارجيين للمنتجات السورية.

وأصدرت وزارة الاقتصاد والصناعة في 31 كانون الأول العام الماضي، قراراً يقضي بتصديق نتائج محضر اجتماع مجلس اتحاد غرف الصناعة السورية، بشأن انتخاب أعضاء مكتب الاتحاد.

بعد رفع العقوبات الاقتصادية.. إيجابيات كثيرة تسمح بتطبيق سياسات الزراعة الذكية

الحرية – مركزان الخليل

تُعد الزراعة في سوريا ركيزة أساسية منذ عقود، لا لتلبية احتياجات السوق المحلي فحسب، بل لتأمين احتياجات الأسواق العربية والعالمية، وتُعد بوابة الأمن الغذائي العربي، وبالتالي فالحديث عنها له خصوصية وميزات متنوعة، تنفرد بها، وقوة بقاء تعطيها إمكانية الاستمرار في حالة التنوع الكبيرة، والتي تتماشى مع الطبيعة المناخية، وتوزعها الجغرافي على كامل الجغرافية السورية.

الزراعة الذكية

وضمن الإطار ذاته، الخبير الزراعي "عبد الرحمن قرنفلة" أكد خلال حديثه لصحيفة "الحرية" أن الزراعة في عصرنا الراهن، لم تعد زراعة تقليدية كما كانت قبل عقود، بل أصبحت ذكية ودقيقة، الحواسب الآلية، وأنظمة التحكم في البيئة، وتطورت الآلات والمواد المدخلة خلال خمسين سنة الأخيرة، وأصبح التحكم ببيئة إنتاج النباتات والحيوانات، يتم من خلال أجهزة الحواسب الآلية والأبنية والمنشآت الاقتصادية وغيرها.

سلبيات مباشرة

ولطالما شكلت العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية منذ ستة عقود عقبة أمام نمو وتطور قطاعات الاقتصاد السوري المتعددة، وفي مقدمتها القطاع الزراعي، الذي يعتبر أكثر القطاعات الإنتاجية استجابة للتغيرات التكنولوجية، حيث قيدت العقوبات المفروضة على الاقتصاد السوري مرونة المؤسسات الرسمية، والقطاع الخاص، في مجال تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي، من آلات ومعدات حديثة وأسمدة، ومبيدات وأعلاف، ومنعت وصول التقنيات المتطورة في مجال الري، ما خفض كفاءة استعمالات المياه للزراعة، وكذلك ساهمت العقوبات في تخلف طرق الإنتاج الحيواني، وأدت إلى تراجع إنتاج الوحدة الحيوانية من البروتين الحيواني، ما انعكس سلباً على حصة المواطن من ذلك البروتين، كما قيدت نشاط الجهات والأفراد العاملين في تصدير المنتجات الزراعية، بفعل صعوبة تحويل قيمة صادراتهم، حيث عرفت سورية تقليدياً بجودة منتجاتها الزراعية التي تلاقي رواجاً في الأسواق العربية والعالمية.

إيجابيات واسعة التأثير

ويرى "قرنفلة" أن هناك الكثير من الإيجابيات التي رافقت قرار رفع العقوبات الاقتصادية عن سورية في مقدمتها: تحسن إنتاجية القطاع الزراعي ويزيد حصته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص عمل عبر سلسلة التوريد الزراعية، كما يتيح استيراد الأسمدة النانوية، تقنيات الري الحديثة، الأدوية واللقاحات البيطرية، إلى جانب فتح المجال للاستثمارات والحلول لمواجهة الجفاف والتحديات الأخرى، أيضاً يساهم في إحياء الزراعة الرقمية والذكية، ما يعيد للبلاد "ألقها" ويعزز الأمن الغذائي على المستويين المحلي والعالمي .

الزراعة الرقمية

والأهم في رأي "قرنفلة" معالجة التحديات الأخرى التي تواجه الزراعة السورية، وإتباع أساليب الزراعة الرقمية والزراعة الذكية، وإدخال انترنت الأشياء في العمليات الزراعية، وفي نهاية الأمر فإن العاملين في قطاع الزراعة، وإنتاج الغذاء في سورية، يأملون أن يساهم الوضع الجديد في إحداث ثورة حقيقية في الزراعة السورية، ويعيد إلى البلاد قوتها الزراعية، وهذا ما نأمل تحقيقه على صعيد زراعتنا والعودة إلى حلم الوفرة من المنتجات، لا بل زيادتها أيضاً، والوصول إلى حالة إنتاجية متقدمة تكفل مستوى معيشة أفضل للعاملين في هذا القطاع وما يرافقه من أنشطة مختلفة.

نافذة للمحرر

عبء الفاقد

وليد الزعبي

تكاد لا تنقطع الأنباء مع حلول البرد الشديد حول انهيار شبكات وأعطال محطات ومراكز تحويل كهربائية، إذ تتكرر بشكل كبير بسبب ضغط الحمولات الزائدة، فيما أرهق احتياج التدخل لإصلاحها على مدار الساعة ورشات الطوارئ القليلة.

لا شك أن المشترك النظامي الذي لديه عداد كهربائي يحرص أشد الحرص على الترشيد، فتجده يحيد استخدام الكهرباء في التدفئة وتسخين المياه، كما أنه بعد رفع سعر الكهرباء يتنقل في المنزل ليطفئ مصباح إنارة لا حاجة له في هذه الغرفة، أو ينزع شاحن موبايل غير مستخدم في غرفة أخرى، وهذا النوع من المشتركين، الذي يمثل غالبية ذوي الدخل المحدود، لا يشكل استهلاكه بالتأكيد أي حمولات زائدة.

لكن الحمولات العالية التي تتسبب في انهيار الشبكات الكهربائية وانصهار القواطع وتعطل المخارج وأحياناً عطب المحولات، ناجمة في معظمها عن حالات الاستجرار غير المشروع، حيث إن الكثير من مراكز التحويل الخاصة غير مرخصة وتستجر الكهرباء بشكل مخالف، وكذلك هناك حالات استجرار تجاري ومنزلي غير مشروعة، إذ إن المستفيدين غير مشتركين أصلاً بالكهرباء، ومثل هؤلاء لا سقف أو حدود للكميات التي يستهلكونها، ولا أي اعتبار لشيء اسمه ترشيد في أذهانهم.

ما يحدث لا يؤدي إلى ضعف وثوقية الخدمة فقط، بل يتسبب أيضاً بفاقد كبير، إذ تُصرف كميات ليست بالقليلة من الطاقة الكهربائية بلا أي قيمة، وهنا تبدو حالة من عدم العدالة إزاء ما يحصل، فمن يتمتع بصرف الكهرباء ولجميع الغايات لا يدفع قيمتها، بينما من يحيد عمل الكثير من التجهيزات الكهربائية ويحرم نفسه وأسرته من منافعها بقصد التوفير، يدفع مبالغ باهظة قياساً إلى دخله الضعيف.

لا يستقيم الأمر إلا بحملات واسعة من الضابطة العدلية للكهرباء، وبمؤازرة من مفارز الأمن الداخلي، لقمع حالات الاستجرار غير المشروع وإزالة المخالفات بشكل كامل عن الشبكات العامة، وإلزام الجميع بالاشتراك النظامي. وهو ما يكفل خفض الفاقد وتقليل الحمولات وما ينجم عنها من أعطال وأضرار، ويضمن أيضاً تحقيق العدالة بين المواطنين، حيث يدفع كل مستفيد من الخدمة ثمن ما يستجره، بالتوازي مع الحاجة الملحة لتأمين العدادات وتركيبها للمشتركين بأسرع ما يمكن، لتلافي أي تقديرات قد تكون مجحفة بحقهم.

الصقيع يضرب الساحل وتحذيرات من مخاطر مرورية

الحرية – نهلة أبوتك

تشهد مناطق الساحل السوري موجة صقيع تستمر حتى فجر يوم الخميس ٨ كانون الثاني، مع تسجيل ذروتها خلال فجر وصباح يومي السبت والأحد، ما يرفع منسوب المخاطر على الطرق العامة والجبلية، وفق تحذيرات رسمية.

وأكد مدير إدارة الطوارئ والكوارث في محافظة اللاذقية، عبد الكافي كيال، أن التحذيرات الحالية تنقسم إلى نوعين أساسيين، الأول يتعلق بتشكل الصقيع على الطرقات الرئيسية والمنعطفات، الأمر الذي قد يتسبب بحوادث مرورية، ولا سيما خلال ساعات الصباح الباكر، تزامناً مع عودة حركة السير مع أول يوم دوام في الأسبوع.

وأوضح كيال في تصريح لـ«الحرية»، أن التحذير الثاني يطال الطرق الجبلية في ريف اللاذقية، حيث لوحظ انحدار بعض الصخور نتيجة الظروف الجوية السائدة، ما يشكل خطراً حقيقياً على حركة المرور، خاصة خلال ساعات الليل مع ضعف الرؤية، ولا سيما يومي السبت والأحد.

وبحسب دائرة الإنذار المبكر والتأهب في وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث، تُصنّف موجة الصقيع على الساحل السوري وجبال اللاذقية وطرطوس ضمن الحالة المتوسطة الشدة، مع انخفاض ملموس في درجات الحرارة وتشكل الصقيع في المناطق المرتفعة.

ودعت الجهات المختصة المواطنين إلى توخي الحيطة والحذر، وتجنب التنقل غير الضروري خلال ساعات الليل والصباح الباكر، مع الالتزام بإرشادات السلامة المرورية، مؤكدة في الوقت نفسه جاهزية فرق الدفاع المدني للتعامل مع أي طارئ.

كما أشار كيال إلى إمكانية التواصل مع فرق الدفاع المدني عبر الأرقام المخصصة لطلب الإنقاذ والإسعاف والإطفاء، في حال وقوع حوادث مرورية أو أي حالات طارئة مرتبطة بالأحوال الجوية.

الحرية
العـدد 22 | السـنة الثانية | الأحـد 4 كانـون الثاني 2026 م

مياه الري تصل سهول دير حافر بريف حلب الشرقي.. إنجاز يتطلب الاستمرارية وعدالة التوزيع

الحرية – حسن العجيلي

على أطراف قرية جب الصفا في منطقة دير حافر في الريف الشرقي لمحافظة حلب يقف الفلاح عبد الغفور العبد اللّه بجانب ساقية بدأت تمتلئ مرة أخرى بمياه الري، ولا يخفي فرحته وهو يرى هذا المشهد الذي يعبّر عن عـودة الأمـل بأن تعيد قناة الري شريان حياة للأراضي الزراعية.

وصـول المـيـاه لـقـنـوات ري منطقة ديـر حافر ليس حدثاً عـادياً للفلاحين بل هو عـودة الـروح إلـى منطقة تعتمد في اقتصادها ومعيشتها على الزراعة بشكل شبه كامل، حيث تقدر مساحة الأراضـي المزروعة المستثمرة بحسب الإحصائيات الرسمية بنحو 41 ألف هكتار، تعتمد اعتماداً مباشراً على قنوات الجر الممتدة من محطة ضخ البابيري حتى سهول دير حافر وريفها، لينهي تدفق المياه عبر قنوات الجر شهوراً من القلق التي عاشها آلاف المزارعين عما ستـؤول إليه محاصيلهم، ولتعلن بداية موسم زراعي يأملون بأن يكون أكثر استقراراً وغلة من المواسم السابقة.

خطوة لاستعادة الاستقرار المعيشي

يضيف الفلاح عبد الغفور في حديثه لـ "الحرية": "منذ يومين فقط أصبح وضع مياه الري ممتازاً بالنسبة لمحاصيلنا، وهذا الأمر منحنا دفعة أمل كبيرة، وخاصة أن الموسم الماضي كان صعباً جداً بسبب الانقطاعات، لكننا اليوم نشعر أن الوضع مختلف وأن الجهود المبذولة واضحة". ويؤكد عبد الغفور أن المزارعين دفعوا ثمناً كبيراً نتيجة سنوات الجفاف وانقطاع المياه، لافتاً إلى أن انتظام الري في موعده يمنحهم فرصة لاستعادة الاستقرار المعيشي الذي افتقدوه طويلاً.

وبين حقول القمح والشعير التي بدأت تستقبل أولى دفعات المياه، تتباين مشاعر الفلاحين بين التفاؤل الحذر والآمال الكبيرة، ففي الـوقـت الـذي تعتبر فيه الجهات الرسمية هذا الإنجاز خطوة أساسية ضمن استراتيجية أوسـع لدعـم القطاع الزراعي، وخصوصاً في المناطق التي تشكّل عصب الإنتاج الغذائي لمحافظة حلب وللاقتصاد الوطني، لا يخفي الفلاحون قلقهم من عدم الاستمرار أو عدم المساواة بالري.

يختصر الـفـلاح مـحـمـود الأمـيـن قلق المـزارعـيـن بـعـبـارة "نحن لا نـريـد إلا أمـراً واحـــداً، وهـــو ألا تنقطع المياه وقـت السقاية لأن انقطاع المياه في عز الموسم الماضي تسبب بخسائر كبيرة، مضيفاً: "المحصول خسرناه مرتين: مرة بسبب الانقطاع، ومرة بسبب ارتفاع تكاليف السقاية البديلة عبر الآبار التي تحتاج للمازوت، وأغلبنا ليس لديه مصدر رزق آخر غير الزراعة".

وشدد المزارع أمين على ضرورة تنظيم دور السقاية، لأن هذه القضية تعد مسألة أساسـيـة لضمان وصـول الـمـيـاه لجميع الفلاحين، مشيراً إلى أن توفير الماء يعني بشكل مباشر نجاح المحصول واستمرار الحياة الاقتصادية للمنطقة.

ويؤكد المهندس الزراعي صالح الشاهين وهو من أبناء المنطقة بأن توفر مياه الري في المواعيد المناسبة تمكن الفلاحين من تنفيذ خطتهم الزراعية بشكل مضبوط وتنعكس إيـجـابـاً بـدءاً مـن زراعـة القمح والشعير في الـوقـت المناسب، وتقليل الحاجة للري عبر الآبار المكلفة، وتخفيض النفقات التشغيلية ورفع الإنتاج والتحصيل المالي نهاية الموسم، مضيفاً إن الترابط بين الماء والزراعة والدخل يجعل مشروع الري أحد أهم عوامل الاستقرار السكاني، إضافة إلى كونه رافعة تنموية تدعم الدورة الاقتصادية المحلية.

37 متراً مكعباً في الثانية

مـن جـانـبـه بـيّـن رئـيـس مـكـتـب التخطيط والإحصاء في إدارة منطقة دير حافر أحمد محمد لـ"الحرية" أن عودة ضخ المياه بهذه السعات الكبيرة ليست مجرد خطوة فنية، بل هي قرار استراتيجي يتقاطع مـع تـوجـهـات الحكومة لـدعـم القطاع الزراعي، الذي يشكل بدوره محوراً أساسياً في توفير الأمن الغذائي الوطني.

ويـتـابـع رئـيـس مـكـتـب التخطيط في المنطقة أن أعمال الصيانة والتنظيف الدورية لقناة الجر الرئيسية كانت خطوة محورية لا يمكن تجاوزها قبل إعادة الضخ، ومع انتهاء تلك الأعـمـال عـاد تدفق المياه بكمية ضخ أعظمية بلغت 37 متراً مكعباً في الثانية، وهي كمية تكفي لضمان ري عشرات آلاف الهكتارات دون انقطاعات فـي المنطقة المستفيدة.

73 كيلومتراً من الشريان الحيوي

وأوضـح محمد بـأن الـقـنـاة الرئيسية الممتدة على طول 73 كيلومتراً، بدءاً من محطة ضخ البابيري وحتى أقصى القرى الزراعية في محيط دير حافر، والتي تتشكل من أربع بلديات هي رسم الحرمل الإمام وكويرس وحميمة والجبول، والتي تضم هي الأخرى أكثر من 35 قرية، باتت تشكل اليوم شرياناً اقتصادياً وزراعياً يعتمد عليه سكان المنطقة بالكامل تقريباً والبالغ عددهم أكثر من 200 ألف نسمة، وتعدّ أحد أهم مشاريع الري في محافظة حلب، مؤكداً أن المنطقة الممتدة بين السفيرة ودير حافر والباب تعد من أهم مناطق إنتاج القمح الاستراتيجي والخضراوات التي تغذي محافظة حلب، ومع استقرار تدفق المياه يصبح بالإمكان ضمان وفرة الإنتاج وتقليل الحاجة لاستـيـراد أصـنـاف أساسية خلال الموسم المقبل.

وأضـاف رئـيـس مكتب التخطيط في المنطقة أنـه مـع عـودة الـمـيـاه تتنوع الـمـزروعـات بين القمح والشعير وبعض الخضراوات الموسمية ما يعني استثماراً أكثر فعالية للأراضي القابلة للري وخلق دورة زراعـيـة كـامـلـة تـشـمـل الفلاحين والأسواق والنقل والمراكز التسويقية وبعض الصناعات القائمة على الحبوب والخضراوات، منوهاً بأن هذا التنوع الزراعي يرفع من قيمة الأرض الاستثمارية، ويجعلها مورداً اقتصادياً مستداماً.

تحديات تحتاج لحلول

وبالرغم من التفاؤل العام لدى المزارعين في منطقة دير حافر ما زالت هناك تحديات تواجه المزارعين، من أبرزها الحاجة لضمان عدم انقطاع المياه، وتطوير شبكات الري الفرعية وتنظيم أدوار السقاية والحد من التعديات على القنوات ودعـم الفلاحين بتكاليف الإنتاج المتزايدة، وهذه التحديات وبحسب آراء الفلاحين قابلة للحل ضمن سياسات واضـحـة، خصوصاً أن المنطقة تشكل قيمة اقتصادية مباشرة لا يمكن تجاهلها.

مياه تنعش الآمال

عـودة مياه الـري إلـى ديـر حافر ليست مجرد عملية فتح بوابات قنوات الجر، بل تشكل خطوة تنموية واقتصادية عميقة تـعـيـد تشكيل واقـــع منطقة كـامـلـة، وتنعكس مـبـاشـرة على الأمـــن الغذائي المحلي والوطني، وعلى حياة آلاف الأسر التي تعيش من عرق الأرض ومن خيراتها، ومع بدء الموسم الجديد يقف الفلاحون اليوم أكثر أملاً وأكثر ارتباطاً بأرضهم، بانتظار أن يكون هذا العام عام خير واستقرار، وأن يبقى الماء حاضراً ليمنح الزراعة السورية فرصة جديدة للنهوض.

الأمن الغذائي لم يعد يحتمل التأجيل.. بين ضغط الواقع ومسؤولية المعالجة

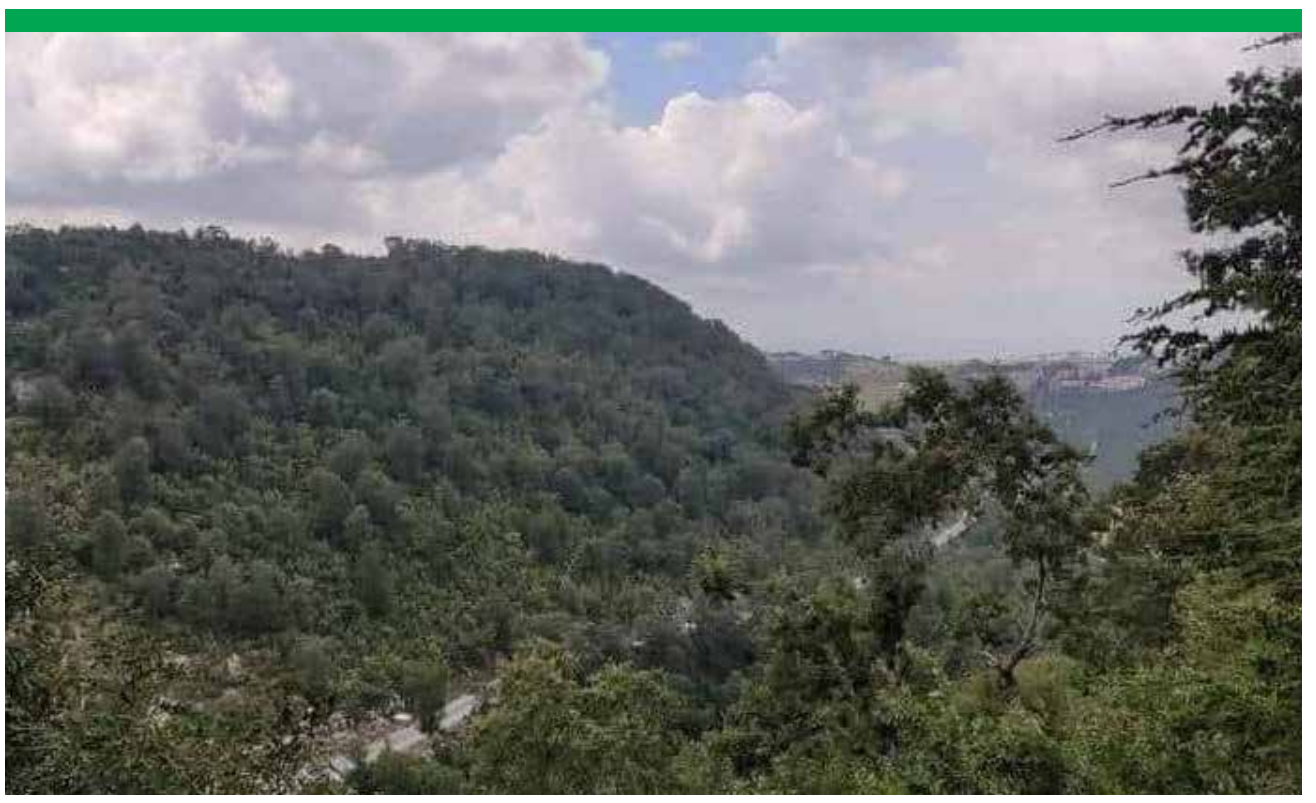

الحرية – نهلة ابوتك

لم يعد الحديث عن الأمن الغذائي مجرد توصيف لواقع زراعي صعب، بل تحوّل إلى ملف معيشي ضاغط يمسّ الاستقرار الاجتماعي بشكل مباشر، في ظل تراجع الإنتاج، وارتفاع أسعار الغذاء، وتزايد الأعباء على الأسر التي باتت عاجزة عن مجاراة متطلبات المائدة اليومية، بحسب ما يشير إليه الخبير الزراعي الدكتور مازن الفريج.

القطاع الزراعي اليوم يقف عند مفترق حاسم: إما الانتقال السريع نحو سياسات أكثر استدامة وكفاءة، أو الاستمرار في إدارة أزمة تتوسع آثارها من الحقل إلى السوق، ومن المنتج إلى المستهلك، دون قدرة حقيقية على ضبط نتائجها.

الضغط ليس في الأمطار... فقط بل طريقة الإدارة

التغيرات المناخية وشح المياه عوامل واقعية لا يمكن إنكارها، لكن الأخطر هو استمرار الأنماط التقليدية في الإنتاج الزراعي، التي لم تعد قادرة على الصمود أمام ارتفاع التكاليف واستنزاف الموارد الطبيعية.

ويؤكد الدكتور الفريج أن التعامل مع الزراعة كقطاع موسمي أو رديف لم يعد مقبولاً، بل يجب النظر إليه كأحد أعمدة الأمن الغذائي الوطني، ما يستوجب تحديث أساليب الإنتاج الزراعي ، والتوسع في أنظمة الري الحديث للحد من الهدر المائي، ورفع كفاءة استخدام الموارد بما يحقق إنتاجاً أعلى بكلفة أقل.

الثروة الحيوانية تحت ضغط الإهمال

وفي موازاة ذلك، يشير الدكتور الفريج إلى أن قطاع الثروة الحيوانية يواجه ضغوطاً متراكمة، أبرزها ارتفاع أسعار الأعلاف وصعوبة تأمين مستلزماته الأساسية، ما انعكس على تراجع الإنتاج وارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية، لتصبح خارج متناول شرائح واسعة من المواطنين، ويؤكد أن أي معالجة جزئية لن تكون كافية ما لم تُدرج الثروة الحيوانية ضمن رؤية زراعية شاملة ومستدامة.

من دعم الإنتاج إلى إنقاذ سلاسل القيمة

المقاربة المطلوبة اليوم، بحسب الفريج، تتجاوز دعم الفلاح بشكل تقليدي، نحو إعادة بناء سلاسل القيمة الغذائية، بدءاً من الإنتاج، مروراً بالتخزين والتصنيع، وصولاً إلى التسويق، لضمان استمرارية المشاريع الزراعية وعدم تحوّلها إلى حلول إسعافية قصيرة الأجل، فالزراعة ليست محصولاً فقط، بل منظومة اقتصادية مترابطة، وأي خلل في إحدى حلقاتها ينعكس مباشرة على السوق والأسعار ومعيشة الناس.

توجه حكومي مطلوب والتنفيذ هو الفيصل

ويشير الدكتور الفريج إلى أن التوجّه الحكومي الحالي نحو دعم الزراعة كخيار استراتيجي خطوة مهمة، لكن المرحلة لم تعد تحتمل الاكتفاء بالنوايا أو الخطط المؤجلة، بل تتطلب تسريع التنفيذ وترجمة التوجهات إلى إجراءات ملموسة يشعر بها المنتج والمستهلك معاً، فالمواطن اليوم لا ينتظر وعوداً، بل نتائج غذاء متوافر، أسعار مستقرة، وإنتاج محلي قادر على تقليص فجوة الاستيراد وحماية الأمن الغذائي.

كلفة التأخير أعلى من كلفة الحل

إن الاستثمار في الزراعة المستدامة لم يعد خياراً اقتصادياً فحسب، بل ضرورة اجتماعية، لأن كلفة التأخير ستُدفع من جيب المواطن أولاً، ومن استقرار السوق ثانيًا، كما يؤكد الدكتور مازن الفريج.

الأمن الغذائي لم يعد ملفاً تقنياً على طاولة الاجتماعات، بل قضية يومية على مائدة كل أسرة، وأي تأخير في المعالجة اليوم سيضاعف حجم الأزمة غداً.

لا أزمة غاز في مدينة حماة...

مدير المحروقات: المادة متوافرة والشائعات تخدم تجار الأزمات

الحرية– رحاب الإبراهيم

أثيرت خلال الأيام الماضية شائعات حول عدم توافر مادة الغاز المنزلي في محافظة حماة، سرعان ما نفتها مديرية فرع محروقات حماة، على لسان مديرها المهندس رضوان النجم، بتأكيده أن إنتاج الغاز المنزلي لم يتوقف، وعدم وجود مبرر لنشر الشائعات التي لا تخدم إلا تجار الأزمات، الذين يسعون إلى استغلال الظروف لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

وشدد المهندس النجم لـ "الحرية" على أن مادة الغاز متوافرة، وأن التقارير الصادرة عن الجهات المعنية إيجابية وواضحة ومطمئنة للمواطنين، وذلك منعاً لاستغلال أي تقارير إعلامية في خلق أزمات مفتعلة والمتاجرة بها، بل على العكس تماماً، فإن إنتاج الغاز في قسم غاز حماة ووحدة مصياف مستمر، ويتم العمل على مدار أيام الأسبوع دون استثناء، وقد شهد الإنتاج ارتفاعاً ملحوظاً خلال الشهرين الأخيرين من العام الماضي بما يضمن تلبية الاحتياجات جميع المواطنين.

لا أزمة

ونفى المهندس النجم وجود أزمة غاز، حيث يشهد موسم الشتاء، ارتفاعاً كبيراً في الطلب على المادة نتيجة زيادة الاستهلاك الشتوي، إضافة إلى ارتفاع قيمة فاتورة الكهرباء، ما يدفع العديد من الأسر للاعتماد بشكل أكبر على الغاز المنزلي، حيث يبلغ الإنتاج اليومي، وبشكل وسطي، ١٢ ألف أسطوانة غاز منزلي، إضافة إلى 1500 أسطوانة غاز صناعي، يتم توزيعها على الموزعين وفق المخصصات المعتمدة، بعد إلغاء العمل بالبطاقة الذكية، مع الأخذ بعين الاعتبار إحصائيات منتصف عام 2025 الصادرة عن دائرة الإحصاء والتخطيط، وقوائم العائلات الوافدة من شمال سوريا، بما يضمن شمول جميع الفئات.

وفيما يخص واقع توزيع هذه المادة، لفت مدير محروقات حماة إلى أنه تم خلال عام 2025 تفعيل 170 رخصة غاز جديدة في البلدات التي تعاني نقصاً في مادة الغاز، إلى جانب إلغاء الرخص المتوقفة وتفعيل رخص جديدة بالتنسيق مع رؤساء البلديات، علماً أن جميع الرخص النشطة تقوم باستجرار الأسطوانات الغاز وفق نظام الدور المعتمد.

ضبط المخالفات

وبيّن المهندس النجم العمل بشكل مكثف على متابعة الرخص والموزعين، وضبط المخالفات المتعلقة ببيع الأسطوانات على البسطات بأسعار مرتفعة، أو تهريب المادة إلى خارج محافظة حماة، حيث كثفت الجولات الرقابية من قبل دوريات الرقابة والجودة في فرع محروقات حماة بالتنسيق مع إدارة محافظة حماة، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين.

الحرية
العـدد 22 | السـنة الثانية | الأحـد 4 كانـون الثاني 2026 م

شـبح خسائر الموسـم الماضي يلاحـق مزارعـي القمـح في درعا.. وارتفاع التكاليف يزيد الطين بلة

الحرية – عمار الصبح

بالرغم من تسارع وتيرة عمليات زراعة المحاصيل الشتوية في درعا بعد الهطولات المطرية التي شهدتها المحافظة خلال الأيام الماضية، يتخوّف مزارعو المحافظة من عدم تمكنهم من اللحاق بالموسم والذي على ما يبدو تأخر كثيراً هذا العام، ويظهر ذلك من نسب التنفيذ التي لا تزال متواضعة مقارنة مع ما هو مخطط لزراعته.

بين المخطط والمنفذ

وتشير أرقام مديرية الزراعة بدرعا إلى أن ما جرى زراعته من محصول القمح المروي حتى الآن يبلغ 1842 هكتاراً من أصل المساحة المخططة والبالغة 9950 هكتاراً بنسبة تنفيذ بلغت 18% فقط، فيما لم تتجاوز المساحة المزروعة بالقمح البعل حتى الآن 17 ألف هكتار تقريباً، من أصل المساحة المخططة والبالغة قرابة 87 ألف هكتار وبنسبة تنفيذ 19 %.

وبينت الأرقام أن المساحة التي جرت زراعتها بالشعير بلغت 10 آلاف هكتار تقريباً مقارنة بحوالي 41 ألف هكتار مخططة، وبنسبة تنفيذ لم تتجاوز 25 %، فيما بلغت المساحة المزروعة بالبقوليات الغذائية البعلية 279 هكتاراً فقط من أصل المساحة المخططة والبالغة 17.7 ألف هكتار، وبنسبة تنفيذ لم تتجاوز 2% فقط، في حين ارتفعت نسبة زراعة البقوليات الغذائية المزروعة رياً إلى 177%.

شبح الجفاف ووطأة التكاليف

وعـزا مزارعون أسباب التأخر في زراعة

المحاصيل الشتوية، إلى جملة من الأسباب أبرزها تأخر الموسم المطري والخشية من تكرار سيناريو الموسم الماضي، إضافة إلى ارتفاع التكاليف.

وقال أحمد العبد الله أحد مزارعي القمح إن الأمطار الأخيرة كانت مبشرة ومشجعة ولـكـنـها جـاءت مـتـأخـرة بـعـض الـشـيء، فموسم زراعة المحاصيل الشتوية كالقمح والشعير شارف على نهايته وثمة خشية من عدم تمكن المزارعين من اللحاق بالموسم.

وأضاف المزارع: "إن شبح خسائر الموسم الماضي لا يـزال يلاحق المزارعين، وهو ما دفع الكثيرين للتريث بالزراعة وتأخيرها قليلاً إلى أن تهطل الأمطار"، معرباً عن أمله بأن يكون الموسم الحالي أفضل من حيث الهطولات المطرية .

وتحضر التكاليف كأحد أبـرز الأسباب التي دفعت البعض إلى إرجاء عمليات زراعة المحاصيل الشتوية، وخصوصاً ما يتعلق بأسعار البذار وأجور الفلاحة.

وأشـار الـمـزارع محمد النايف إلـى أن تكاليف زراعة الدونم الواحد وصلت إلى أكثر من 300 ألف ليرة، بين ثمن بـذار وتكاليف حـراثـة وأجـور عمال ونـقـل، فـأجـرة حراثة الدونم الواحد على سبيل المثال ارتفعت إلى 75 ألف ليرة، في حين وصل سعر كيلو القمح لبعض الأصناف في السوق إلى 6800 ليرة بـزيـادة قدرها 1300 ليرة عن سعره الرسمي، حسب قوله.

وبيّن أن هذه التكاليف ترتفع إلى أضعاف ذلك وأكثر إذا كان المحصول مروياً، ففي هـذه الـحـالـة يتطلب الأمـر حـسـاب ثمن الأسمدة وتكاليف الري والمحروقات اللازمة.

وكشف النايف أن ارتفاع التكاليف دفع الكثيرين إلى تأجير أراضيهم وحيازاتهم الزراعية للقادرين على الزراعة، ويتم ذلك إما لقاء مبلغ مقطوع كإيجار للدونم الواحد خلال الموسم، أو عبر الاتفاق على نسبة مئوية من المحصول في نهاية الموسم.

وأوضـح أن البعض يفضل تأجير أرضه لأصحاب الآبار الزراعية القريبة لضمان أن تزرع بالمحاصيل المروية كالخضار وغيرها، وفي هذه الحالة تكون قيمة الإيجار أعلى.

الفرصة لا تزال سانحة

بـدوره أوضـح المتخصص فـي الإرشـاد الزراعي المهندس أحمد الكنعان لـ"الحرية"، أنه وحسب الروزنامة الزراعية المتبعة، فإن الوقت الأمثل لزراعة محصول القمح هي الفترة الممتدة من منتصف شهر تشرين الثاني وحتى منتصف شهر كانون الأول، فخلال هذه الفترة تستفيد البذار المزروعة من الرطوبة الناجمة عن هطول الأمطار الأولى ومن دفئ الطقس، ويساعد على نمو النبات بشكل جيد ليكون قـادراً على تحمل موجات الصقيع الشديدة في الشتاء.

وأكد الكنعان أنه ورغم التأخر الحاصل هذا الموسم، لا تزال الفرصة سانحة للزراعة، ومن المتوقع أن ترتفع نسب التنفيذ في الأيام القادمة، خصوصاً أنه بات من المعتاد التأخر في موعد زراعة القمح في درعا، وذلك حتى ينتهي المزارعون من تهيئة الأرض بعد انتهاء جني المحاصيل المزروعة فيها من الخضار المتنوعة، مشدداً على ضرورة زراعة الأصناف المعتمدة والمناسبة، والتي تختلف باختلاف نوعية الزراعة (رياً أو بعلاً).

100 منزل من دون كهرباء في السكن الشبابي بضاحية قدسيا

الحرية – دينا عبد

يعاني السكان القاطنون في الجزيرة (15) في ضاحية قدسيا (السكن الشبابي) من عدم وصول الكهرباء إلى ما يزيد على مئة منزل، علماً أن الأهالي القاطنين في هذه المنازل استلموا منازلهم من مؤسسة الإسكان بلا كهرباء.

تقول الشكوى التي وصلت الحرية على لسان أصحابها: منذ أكثر من سنتين وعدتنا مؤسسة الإسكان، التي سلمتنا المنازل بمد خطوط كهرباء، ولكن لغاية إعـداد هذه الشكوى لم يرَ الأهالي ضوء الكهرباء.

ويتابعون: سحبنا خطوطاً عشوائية وغير نظامية من الجزيرة (14) بشكل مؤقت ريثما يُحل وضع الكهرباء، إلا أنه منذ أربعة أيام جاءت دورية كشف من مديرية كهرباء ريف دمشق وقامت بقص الأكبال التي تم وصلها بشكل مخالف، وحتى اليوم نحن بدون كهرباء.

يقول(أبو أحمد) أحد القاطنين في ضاحية قدسيا إنهم اضطروا لترك منزلهم لأنه من دون كهرباء حيث انتقل من مشكلة الكهرباء إلى مشكلة أكبر تمثلت في الإيجارات المرتفعة من جهة ودفع فواتير الكهرباء من جهة ثانية.

وتابع: راجعنا فرع الإسكان والمهندس المسؤول حيث كان الرد بأن غرف الكهرباء مسروقة وتحتاج وقتاً ليتم وصلها. علماً بأن المشكلة كان يمكن حلها بوصل الخطوط المفصولة لحين مدها بشكل نظامي، أو يتم تفعيل مركز واحد بالجزيرة 15.

طوارئ الكهرباء

و بحسب ما ذكر الأهالي لصحيفة "الحرية" فإنهم راجعوا طوارئ الكهرباء لوصل الخطوط المفصولة، إلا أن الطوارئ رفضت وطالبت الأهالي بكتاب من كهرباء ريف دمشق التي بدورها وجهت المهندس المسؤول لحل المشكلة بالسرعة القصوى.

أحضر الأهالي فني كهرباء لوصل الأكبال على حسابهم الخاص حيث تم وصل 3 خطوط من أصل 60 خطاً مع تأجيل الباقي لليوم التالي. منوهين بأن خزانات الكهرباء موجودة تحتاج فقط لوصل من أجل إعادة التشغيل.

المهندس المـسـؤول عـن منطقة ضاحية قدسيا المهندس حسام عمر أجاب صحيفة "الحرية" بأن هناك صعوبة حالياً في تأهيل المراكز بسبب الخسارة الكبيرة، مبيناً أن الناس يستلمون منازلهم على الوضع الحالي بدون خدمات ليتخلصوا من مشكلة الإيجارات. مضيفاً: المطلوب اليوم من القاطنين في ضاحية قدسيا إحـضـار كتاب من الإسكان وموافقة المدير بتفويض مديرية الكهرباء بموضوع التخديم لتجهيز المراكز وإعطائهم عدادات.

بدوره مدير فرع الإسكان خالد الخطيب بين لصحيفة "الحرية" رداً على شكوى الأهالي، أنه سيتم إعـداد كتاب لتأمين الكهرباء، لافتاً إلى وجود سرقات في مراكز التحويل بمبالغ هائلة، تم فرزها بالوزارة على أن يتم التكفل بها مناصفة بين مؤسسة الاسكان و مديرية الشبكات.

وخـلال الأسـبـوع المقبل سيتم إرسـال كـتـاب لحل المشكلة ومد خطوط الكهرباء.

فـوائد بيئيـة وزراعيـة..

الأمطـار الغزيرة تعيد الحيـاة للطبيعة وتنعش الأمـل

الحرية – باسمة اسماعيل

فـي وقـت يشهد فيه قـطاع الـزراعـة والمياه تحديات كبيرة، جاءت الأمطار الغزيرة التي هطلت على سوريا مؤخراً لتكون بمثابة نقطة تحول مهمة في العديد من المجالات، بالرغم من السيول والفيضانات التي أحدثت أضراراً في أماكن متعددة.

هـذه الأمـطـار ستسهم فـي تجديد المخزون المائي وتحسين البيئة الزراعية، فضلاً عن فوائد بيئية وصحية أخرى ستؤثر بشكل إيجابي على الوضع العام. الدكتور رياض قره فلاح، أستاذ المناخ والجغرافيا في جامعة اللاذقية، تناول في حديثه لـ"الحرية" أبرز الفوائد التي أوجدتها هذه الأمطار على المستويات البيئية والزراعية والمائية.

تأثيرات إيجابية

أكد الدكتور قره فلاح أن الأمطار الغزيرة التي هطلت على سوريا مؤخراً، لها تأثيرات إيجابية كبيرة على العديد من الجوانب المائية والطبيعية، مشيراً إلى أن هذه الأمطار أسهمت في تدفق الينابيع التي كانت قد توقفت منذ فترة، وكذلك في استئناف جريان الأنهار والجداول بعد فترات طويلة من الجفاف، موضحاً أن السدود بدأت في استقبال المخزون المائي الذي يعد بمثابة أمل للمواسم القادمة.

يعزز فرص التعافي

وفيما يتعلق بالجانب الزراعي، أضاف الدكتور قره فلاح: الأمطار ستسهم في إنعاش الأرض وتجديد المراعي، ما يعود بالنفع على الثروة الحيوانية، مبيناً أن هذه الأمطار ستساعد في تحسين فرص الموسم الزراعي المقبل، ما يعزز من فرص تعافي القطاع الزراعي في سوريا.

أمر بالغ الأهمية

وأردف قائلاً: أما من الناحية المائية، فإن الأمطار أسهمت في تغذية طبقات المياه الجوفية، ما يسهم في تجديد المخزون الجوفي وتحسين نوعية المياه تحت الأرض، وهو أمر بالغ الأهمية للعديد من المناطق التي تعاني من نقص في المياه الجوفية.

ولفت إلى التأثيرات البيئية الأخرى، مؤكداً على دور الأمطار في تنقية الهواء من الغبار والعوالق، ما يحسن جودة الهواء في المناطق التي تأثرت بالعواصف الترابية سابقاً، كما أسهمت الأمطار في خفض درجات الحرارة وزيادة الرطوبة، وهو ما يساعد في التخفيف من حدة الجفاف ويوفر بيئة أكثر ملاءمة للزراعة.

ساعدت في تخفيف القلق

وأخيراً، أشار الدكتور قره فلاح إلى الفوائد النفسية الكبيرة التي جلبتها هذه الأمطار، حيث ساعدت في تخفيف القلق المتعلق بنقص المياه، وأعادت الأمل في تحسن الأوضاع المستقبلية للمجتمع السوري.

قدرة الطبيعة على التجديد والتكيف

إن الفوائد المتعددة التي جلبتها هذه الأمطار الغزيرة، تعكس أهمية المياه في تعزيز استدامة البيئة والزراعة، وتؤكد قدرة الطبيعة على التجدد والتكيف. وبينما تواصل سوريا مواجهة التحديات بما أنتجته الفيضانات والسيول، تفتح هذه الأمطار آفاقاً جديدة للتفاؤل والعمل، نحو تعزيز استدامة الموارد المائية وتحقيق مستقبل أفضل.

«زراعـة ديـر الـزور».. حضور خدمـي واسع خلال عام رغم الصعوبات

الحرية – عثمان الخلف

سجلت مـديـريـة الـزراعـة بدير الـزور حـضـوراً واسـعـاً فـي الأعمال الموكلة إليها خلال العام الفائت 2025، عقب سقوط النظام البائد، ورغـم اضـطـرابـات المـرحـلـة التي مـرت بها المحافظة، ومـا واجهته من صعوبات ودمـار طال بناها في مختلف قطاعات عملها.

رئـيـس دائـرة الـشـؤون الـزراعـيـة والوقاية في المديرية، المهندس عبد الحميد العبد الحميد، أكد في تصريح لـ "الحرية" أنه على مستوى المحاصيل الاستراتيجية جـرى تسويق 13 ألف طن من محصول القمح، سواء ما تم توريده لمصلحة السورية للحبوب أو فرع المؤسسة العامة لإكثار البذار، في حين سُجل توريد قرابة 5 آلاف طن من محصول القطن.

كما تمت إعادة تأهيل مراكز إكثار النخيل، وأبرزها مركز بلدة الجلاء شرق دير الزور، وهو منشأة زراعية أسست عام 1986، تُعنى بإنتاج أصناف نخيل نادرة عالية الجودة، لكنه عانى من الأضرار خلال سنوات الحرب، وأجريت فيه أعمال خدمة كاملة من سقاية وتقليم وتأهيـل لمضخات الري. وتبلغ المساحة المـزروعـة بشرائح النخيل 2000 دونم، في حين تتجاوز

المساحة المخصصة للزراعة 3000 دونم.

وأضاف: جرى خلال موسم العام الـفـائـت عـلـى صعيد عـمـل شعبة الوقاية مكافحة مساحة 800 هكتار من نبات الباذنجان البري المنتشر في الحقول الـزراعـيـة، ومكافحة 1500 هكتار من محصول القمح المتضرر بحشرة السونا، وفي المساحة نفسها تمت مكافحة فأر الحقل والقوارض التي تهدد المحاصيل الاستراتيجية.

وعلى صعيد عمل دائرة التنمية والإرشـاد والتعليم الزراعي والتنمية الـريـفـيـة، كشفت رئـيـسـة الـدائـرة المهندسة علياء الحمش عن افتتاح الوحدة الإرشادية الزراعية في مدينة القورية، وتنفيذ جولات مستمرة على مختلف الـوحـدات لمتابعة عملها، كما تم افتتاح مدرستين للمزارعين الحقليين من مربي الأبقار في كل من بلدتي عياش والجفرة، ناهيك عن متابعة مشاريع النساء الريفيات المتميزات في قرى دير الزور، وأقامت الدائرة عشر دورات تدريبية للعاملين الفنيين في مديرية الزراعة.

من جانبه، رئيس دائـرة الصحة والإنتاج الحيواني الدكتور محمد حيدر أكد تزويد شعبة التلقيح الاصطناعي بـ 41,953 جرعة من قبل وزارة الزراعة، وتـم تلقيح بـ 115 ألـف جرعة من غشاء السائل المنوي، في حين تم تزويد قطيع الأغنام بـ 742 ألف جرعة لقاح، إضافة إلى جرعات لقاح داعمة أخرى.

الأمطار تُبشر بموسم زراعي وفير في السويداء

الحرية – طلال الكفيري

أشاعت الهطولات المطرية التي شملت كل أرجاء المحافظة خلال اليومين الماضيين، والتي ما زالت مستمرة، حالة من الارتياح عند مزارعي المحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة على حد سواء، لما لها من تأثير إيجابي على العملية الإنتاجية لهذه المحاصيل، إذا يأمل المزارعون بموسم زراعي جيد، وخاصة أن "أربعينية" الشتاء لم يتخللها لتاريخه أية موجة صقيع أو جليد.

عدد من الفلاحين أكدوا لـ" الحرية" أن زراعة المحاصيل الحقلية، ولاسيما المزروع منها مبكراً بات في حالة إنبات، وهذا يبشر بموسم إنتاجي جيد إذا ما استمرت الهطولات المطرية خلال شهر شباط، لكون زراعة المحاصيل الحقلية بعلية وتعتمد بشكل رئيس على الأمطار.

وأضاف الفلاحون: إن الأمطار التي هطلت خلال الفترة الماضية حفزتهم على الاستمرار في زراعة كامل أراضيهم المعدة لزراعة المحاصيل الحقلية " قمح..شعير " ويأمل الفلاحون بمزيد من المنخفضات الجوية في قادمات الايام.

الخبير في الشؤون الزراعية زهير السعدي أوضح لـ" الحرية" أن الإنتاج الزراعي لهذا الموسم سواء المحاصيل الحقلية أو الأشجار مثمرة يُبشر بإنتاج وفير، بسبب الهطولات المطرية المتلاحقة، والتي ستزيد من كمية الرطوبة في الأرض وستساعد على إنبات المحاصيل الحقلية " القمح – الشعير " المزروعة مبكراً، وبالنسبة لمحصول القمح سيساعد أيضاً على تعداد وزيادة عدد السنابل بكل عرق قمح لأنه تم الزرع بأول فصل الشتاء .

وزيادة عدد الفروع وعدد السنابل يلزمه جو بارد وهذا متوفر عدا عن ذلك سيكون له تأثير إيجابي على إنتاجية الأشجار المثمرة، كون الزراعة بعلية اي تعتمد على مياه الأمطار.

الحرية
العـدد 22 | السـنة الثانية | الأحـد 4 كانـون الثاني 2026 م

الأمطار الغزيرة تنعش الزراعات البعلية في سوريا

الحرية – ميليا اسبر

يعاني القطاع الزراعي من صعوبات معقدة نتيجة الأوضاع التي سادت خلال سنوات الحرب، حيث تعرضت البنى التحتية للقطاع إلى التخريب، كما شهدت البلاد حركة ديموغرافية واسعة ومع ذلك تبشر الأمطار في الموسم الراهن بنتائج جيدة في حال استمرت الهطولات بما يلبي حاجة المحاصيل.

العمود الفقري للزراعة..

الخبير الزراعي المهندس عبد الرحمن قرنفلة أوضح في حديثه لـ "الحرية" أن الزراعة البعلية (التي تعتمد على مياه الامطار) هي العمود الفقري للمساحات الزراعية في سوريا، منوهاً بأن المساحة المزروعة بعلاً في سوريا تتغير باستمرار وتعتمد على المحصول، لكن بشكل عام الأراضي البعلية (غير المروية) تشكل نسبة كبيرة جداً، حيث بلغت المساحة المزروعة فعلا عام 2023 حوالي 4033399 هكتاراً منها مساحة 2951475 هكتاراً بعلاً، ومساحة 1081925 هكتاراً مروية، لافتاً إلى أن الزراعات البعلية (كالحبوب والشعير والزيتون) هي الأكثر انتشاراً من حيث المساحة .

مناطق الاستقرار الزراعي..

وأشار قرنفلة إلى أن سوريا تقسم إلى خمس مناطق استقرار وفقاً لمعدل الهطول السنوي للأمطار وهي كما يلي:

منطقة الاستقرار الزراعي الأولى حيث الهطول فيها أكثر من (350) ملم سنوياً وتقسم إلى:

أ – منطقة معدل أمطارها فوق (600) ملم سنويا وتكون الزراعات البعلية فيها مضمونة سنوياً.

ب- منطقة أمطارها بين (350 – 600) ملم ولا تقل عن (300) ملم في ثلثي السنوات المرصودة أي يمكن ضمان موسمين كل ثلاث سنوات ومحاصيلها الرئيسية القمح والبقوليات والمحاصيل الصيفية وتبلغ مساحة منطقة الاستقرار الزراعي الأولى (2701) ألف هكتار وتشكل(14.6%) من إجمالي مساحة البلاد

منطقة الاستقرار الزراعي الثانية حيث معدل أمطارها بين 250 _ 350 ملم سنوياً ولا تقل عن 250 ملم في ثلثي السنوات المرصودة أي يمكن ضمان موسمي شعير كل ثلاث سنوات، وقد يزرع إلى جانب الشعير والقمح والبقوليات المحاصيل الصيفية وتبلغ مساحتها (2475) ألف هكتار وتشكل (13.3%) من مساحة سوريا.

منطقة الاستقرار الثالثة ويصل معدل أمطارها إلى 250 ملم سنوياً ولا يقل عن هذا الرقم لنصف السنوات المرصودة أي يمكن ضمان 1- 2 موسم لكل ثلاث سنوات ومحصولها الرئيسي الشعير، منوهاً أنه قد تزرع البقوليات فيها وتبلغ مساحتها (1303) ألاف هكتار وتشكل (7.1%) من مساحة البلاد.

منطقة الاستقرار الرابعة

معدل أمطارها بين 200 – 250 ملم سنوياً ولا يقل عن 200 ملم في نصف السنوات المرصودة ولا تصلح إلا للشعير أو المراعي الدائمة وتبلغ مساحتها (1830) ألف هكتار وتشكل (9.9%) من مساحة البلاد.

منطقة الاستقرار الخامسة: وهي كل ما تبقى من أراضي سوريا، وهذه لا تصلح للزراعة البعلية وتبلغ مساحتها (10209) ألاف هكتار وتشكل (55.1%) من مساحة الجمهورية.

زيادة الهطولات المطرية..

الخبير الزراعي كشف أن البيانات تشير إلى أن النسبة المئوية للهطول لغاية تاريخ 2025/12/29 مقابل الموسم السابق في كل المناطق السورية تراوحت بين 51 % والـ 142% أي إن معظم المناطق الزراعية تجاوز الهطول المطري فيها معدل الهطول في الموسم السابق، مضيفاً وجود حزمة من التحديات يأتي في مقدمتها تأمين مستلزمات الإنتاج من بذار وأسمدة ومواد مكافحة الحشرات والتمويل وعبوات تعبئة المحاصيل والتسويق، منوهاً بأن الحكومة تعمل على معالجتها.

استباط محاصيل مقاومة للجفاف..

وعن المحاصيل التي ينصح بزراعتها في المناطق التي تغيرت أنماط الهطول المطري فيها أكد قرنفلة أنه لم يحدث تغير جوهري في معدلات الهطول تستلزم تغيير التركيب المحصولي، ولكن استناداً الى التنبؤات التي تشير الى توقع ارتفاع وتيرة موجات الجفاف في المنطقة العربية من المرجح التوجه نحو استنباط محاصيل أكثر قدرة على تحمل الجفاف.

وحذر قرنفلة من أنه إذا لم يتم تطوير زراعة ذكية تحافظ على رطوبة التربة، وتعتمد محاصيل متحملة للجفاف فإن حلول الجفاف لن يسمح بالحصول على مردود اقتصادي من الزراعة البعلية.

وختم قرنفلة بالقول: نظراً لمساهمة الزراعة البعلية بما تغطيه من مساحات واسعة في توفير كثير من الحبوب والمنتجات الزراعية المختلفة فإن تحسن الهطولات المطرية يساهم بالتاكيد بزيادة إنتاجية تلك المساحات ما يدعم الأمن الغذائي بدرجة عالية.

مشروع «القرى التنموية» من أولويات «زراعة طرطوس» لتحسين الظروف المعيشية

الحرية - وداد محفوض

تواصل دائرة التنمية الريفية الزراعية والأسرية في مديرية زراعة طرطوس، جهودها المستمرة لدعم وتحسين قدرات الأسر الريفية، ولا سيما المرأة الريفية، من خلال تعزيز مهاراتهن في مجالات العمل الزراعي والاقتصاد المنزلي الريفي، و تهدف هذه الجهود إلى تحسين مستوى معيشة الأسر الريفية وتوفير فرص اقتصادية للنساء بما يساهم في تطوير القطاع الزراعي وتحقيق الاستدامة.

رئيس دائرة الإرشاد والتعليم والتنمية الريفية في مديرية زراعة طرطوس المهندس علي محمد أكد لـ"الحرية" أنه خلال عام 2025 تم تنفيذ العديد من الأنشطة التي كان لها تأثير إيجابي على المجتمع الريفي، فقد تم عقد 428 ندوة حقلية تناولت مواضيع متنوعة تتعلق بالزراعة، بالإضافة إلى 230 بياناً عملياً تم خلالها تبادل الخبرات بين الفلاحين والمزارعين، فضلاً عن تنظيم 717 جولة حقلية في مختلف المناطق لمتابعة الواقع الزراعي عن كثب وتوجيه المزارعين نحو طرق أكثر كفاءة في العمل.

وأشار محمد إلى أنه تم تنفيذ عدة دورات تهدف إلى تحسين المهارات وتوسيع قاعدة المعرفة لدى المشاركين، شملت تدريب لجان التنمية المحلية، بالإضافة إلى دورات متخصصة في الصناعات الغذائية، وتعليم

مهارات التواصل المجتمعي وآلية الدخول إلى المجتمع المحلي، وأسهمت هذه الدورات في رفع مستوى الوعي وتمكين المشاركين من التعامل بفعالية مع التحديات التي يواجهها المجتمع الريفي.

وبين محمد أن الدائرة تعمل على مشاريع تهدف إلى تعزيز دور المرأة الريفية بشكل خاص. ومن أبرزها مشروع "القرى التنموية"، الذي يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية في القرى الريفية، حيث تم اختيار ست قرى لتكون نموذجاً يحتذى به في التنمية المستدامة، سيشمل المشروع تحسين البنية التحتية وتقديم التدريب والمشورة للفلاحين لتعزيز قدراتهم الإنتاجية.

وأشار محمد إلى أهمية تفعيل وحدات التصنيع الريفي، حيث تسعى الدائرة إلى توفير قروض مالية للمستفيدات من هذه الوحدات، التي غالباً ما تعاني من صعوبة تأمين رأس المال اللازم لتشغيل مشاريعهن، إلى جانب ذلك، تعمل الدائرة على إنشاء أسواق لمنتجات هذه الوحدات بهدف تسويقها وتوفير فرص بيع للمنتجات الريفية، ما يسهم في دعم المرأة الريفية وتحفيزها على توسيع مشاريعها الصغيرة.

الصحافة في زمن التشتت..

من إعادة إنتاج الوهم إلى تشكيل الهوية

الحرية – حسين الإبراهيم

ماهي أهمية أن تتحول الصحافة من صانعة أوهام إلى بنّاء لهوية مشتركة؟

أين يكمن الفرق بين لغة تُقصي وبين سرد يُبرز التنوع كقوة؟ هل تظل الصحافة، في عصر الذكاء الاصطناعي والانقسامات، المفتاح الأخير للهوية الحقيقية؟

أوهامٌ يومية أم سردٌ جامع؟

في زمن يتفكك فيه العالم تحت وطأة "أوهام الهوية" – كما يحذّر "جان فرنسوا بايار" في كتابه الذي يحمل نفس الاسم – تبرز المفارقة الأكبر: إما أن تعيد الصحافة إنتاج الوهم بالتركيز على "نحن ضدهم"، أو تبني هوية مشتركة تحول التنوع إلى قوة حيوية.

المشكلة ليست في الأحداث – زلازل، أزمات، احتفالات – بل في اللغة: كلمة "الأغلبية" تقصي، بينما "الصمود المشترك" توحّد. هل نستمر في تغذية الشعبوية، أم نختار سرديات تُعيد تشكيل الوعي الجمعي؟

يقول "بايار" الهوية "ليست مصيرًا"، فلماذا نجعل الصحافة سجّانَها؟

أرقام تكشف اللغة كسلاح

الثقة المنهارة: 45% فقط من العرب يثقون بالإعلام التقليدي (إديمان 2025)، مقابل 22% ارتفاع في خطاب الكراهية الطائفي (مركز الإعلام العربي، كانون ثاني ـ كانون اول 2025).

تأثير الكوارث: تغطية زلزال تركيا – سوريا 2023 بلغة "الصمود المشترك" رفعت الشعور الوطني 35% (يوتيوب أناليتيكس).

الإعلام الرقمي: خوارزميات الذكاء الاصطناعي تعزز الفقاعات الإيديولوجية بنسبة 30% (رويترز 2025)، خاصة في الشرق الأوسط حيث 68% من المحتوى الإخباري "إقصائي" (دراسة أرابيك باور).

هذه الأرقام لا تكذب: اللغة ليست زخرفة، بل صانعة واقع يقسم أو يوحد.

صانعة الهوية: هل تنقل الصحافة الواقع أم تصنعه؟

هل تنقل الصحافة الواقع، أم تصنعه عبر سرديات جماعية تشكّل الوعي؟

الصحافة التي ترى في التنوع قوة تعيد للهوية ألقها.

يؤكد "بايار": الهوية تُبنى بلغة الرموز والقصص الجامعة، لا الحقائق الخام. مثال حي: تغطية "الصمود المشترك" للسيول السعودية 2024 وحدت بين بدو وحضر (+35% شعور وطني)، بينما تغطية احتفالات لبنان 2025 قسمت الجمهور (-18% تفاعل مشترك).

مقارنة عالمية: استخدمت "بي بي سي" في مرحلة كوفيد-19 منهجية "نحن معًا" لتوحيد بريطانيا، في حين ركّزت "فوكس نيوز" على "الحرية الفردية" فأثارت انقسامًا.

مخاطر الخطاب الإقصائي: من الوحدة إلى التشتت الاجتماعي

هل يمكن لعنوان "نحن ضدهم" أن يُشعل حروباً طائفية؟

الخطاب الإقصائي هو وهم وحدة زائف، يبدأ بشعارات الانتماء لكنه ينتهي بتفكيك المجتمع إلى جماعات متناحرة. الطريق إلى الوحدة الحقيقية لا يمر عبر الإقصاء، بل عبر الاعتراف بالتنوع كقوة، وبناء لغة جامعة تُعيد الثقة بين الأفراد والجماعات.

عندما تتحول الصحافة إلى أداة إقصاء، تُضخّم الفوارق بنسبة 28% (رويترز 2025)، يحذّر "بايار": هذه "أوهام" تغذي الشعبوية وتحوّل الهوية إلى سلاح دائم. النتيجة انقسام يستمر سنوات.

في المجتمعات التي تبحث عن الاستقرار والوحدة، يظهر الخطاب الإقصائي كأحد أخطر التحديات التي تهدد النسيج الاجتماعي. هذا الخطاب، الذي يقوم على تقسيم الناس إلى "نحن" و"هم"، لا يكتفي بتعزيز الفوارق، بل يُحوّلها إلى جدران صلبة تفصل بين الأفراد والجماعات.

تفاصيل أكثر على الموقع

على ما يبدو

محنة التكرار!!

علي الرّاعي

ثمة ظاهرة في الوسط الثقافي، وهي متوافرة بكثرة في المشهدين السردي والبصري، بمعنى يُمكن أن نرى الكثير من ملامحها، سواء في الرواية، أو القصيدة، أو القصة، وحتى في النص المسرحي والدراما والأغنية، وأيضاً في اللوحة التشكيلية، وفي الأداء التمثيلي، وحتى في طريقة الإخراج في كل الفنون الدرامية: مسرح، سينما، دراما تلفزيونية.

ملامح تلك الظاهرة التي تتجلى في الكثرة بالنتاج الإبداعي، وهو ما يُمكن أن يوقع تلك الكثرة في منحيين: الأول إيجابي، والثاني يقع تحت عنوان السلبي..

يتمظهر الإيجابي في "الأسلوب" بمعنى يصير للمبدع أسلوبه الذي يُمسي كهوية إبداعية له، بحيث إن الملتقي لإبداعه يعرفه من أول جملتين أياً كان نوع النص.. وحتى في اللوحة التشكيلية؛ تصير له تكاوينه الخاصة، وضربة ريشته المميزة، وخطوطه التي يُعرف بها.. باختصار يصير "الأسلوب" عدّته الإبداعية التي يصيغ فيها نصوصه وأعماله الفنية بهذا الأسلوب المُفارق. الأسلوب الذي تكاد تجمع التعريفات على أنه "طريقة الكاتب في التعبير عن موقف.. والإبانة عن شخصيته الأدبية المُتميزة عن سواها؛ في اختيار المفردات، وصياغة العبارات والتشبيهات البلاغية".. وهو تصور كثيراً ما رُبط بعبارة (بيفون) الشهيرة: "الأسلوب هو الرجل نفسه"..

لكن في المقلب الثاني؛ فقد يوصل الأسلوب صاحبه ولاسيما مع كثرة الإنتاج إلى التكرار، وهو الجانب السلبي من الكثرة، والحقيقة أنه قلما نجا أحدٌ من المُكثرين من محنة التكرار رغم براعة الأسلوب، وهنا من المُفيد أن نذكر بعض هؤلاء الناجين القلة في المشهد الثقافي السوري، وأهمية نتاج هؤلاء هو عدم الركون لليقنيات، وتركيزهم الدائم على أن الحقيقة هي مستقبلية وليست من الماضي، بمعنى يُخطئ من يظن أنه قبض على الحقيقة، وأصبحت خلفه، إنما الحقيقة هي دائماً أمامنا، ومن هنا وجوب البحث عنها كل مرة بصياغة جديدة.. ذلك أن الكثرة كانت غاية عند العديد من الأدباء والفنانين وكتّاب السيناريو، فكان أن أمسوا "خدماً" لأسلوب أقرب لـ"القالب"، وهو ما أوقع نتاجهم في مقتل، وأكثر ما نلمس ذلك في الكتابة الدرامية فمن بين ما يُقارب من ثمانين مسلسلاً عن البيئة الدمشقية، فما كان مُتميزاً منها لا يتعدى الخمسة في أحسن تفاؤل.

«قصر الطين» لعبدالناصر العايد في ترجمة فرنسية

الحرّية – عثمان الخلف

صدرت الترجمة الفرنسية لرواية (قصر الطين) للكاتب السوري عبد الناصر العايد، التي كانت قد نالت جائزة دمشق عاصمة الثقافة العربية للكتابة الجديدة عام ٢٠٠٨.

الترجمة الفرنسية التي أنجزها الكاتب بنفسه تمثل حواراً ثقافياً حقيقياً، إنها ليست مجرد كلمات مترجمة بل هي نقل لتجربة إنسانية عميقة من شرق عريق إلى غرب معاصر، في وقت نحتاج فيه أكثر من أي وقت مضى إلى مثل هذه الجسور.

هذا الإصدار ليس مجرد نقل للنص من لغة إلى أخرى بل هو جسر شخصي شيده الكاتب بين ضفاف الفرات ونهر السين، حاملاً معه أسئلة قديمة – جديدة عن السلطة والمقدس والهوية.

تدور أحداث "قصر الطين" في قلب واحدة من أعرق الحضارات الإنسانية، مملكة ماري الواقعة على نهر الفرات، قبل حوالي أربعة آلاف عام، لكننا لا نقرأ رواية تاريخية جافة. فالعايد يستخدم هذا الإطار البعيد ليحفر في قضايا إنسانية خالدة تشغلنا اليوم كما شغلت أسلافنا، وتبدأ الحكاية مع وصول شابين غامضين، آشار– إيل ومجدي – حدو، إلى قصر الملك زمري ليم الطيني الضخم مدعيين أنهما أبناء الإله، هذا الادعاء البسيط يصبح الشرارة التي تطلق صراعاً هائلاً على السلطة والشرعية.

ومن خلال عيون هؤلاء الشخصيات نعيش صراعاً ثلاثياً: صراع الدين مع السياسة: كيف تستخدم العقيدة لتثبيت الحكم أو تقويضه. وصراع الفرد مع السلطة: كيف يبحث الإنسان العادي عن مساحة للحرية في ظل أنظمة مستبدة، إضافة إلى صراع الحقيقة مع الأسطورة: أين تنتهي الحاجة للإيمان وتبدأ حرفة صناعة الآلهة؟

وتتحرك الرواية بخفة بين المأساة والملهاة – المضحك المبكي والسخرية العميقة، فالمشاهد المأساوية تتحول إلى لوحات هزلية كاشفة، الأنظمة الكبيرة.. النهاية مأساوية كما كان مصير مملكة ماري الحقيقي

تفاصيل أكثر على الموقع

من حطام الحرب إلى أسس الاستدامة..

هل يكون «التدوير» سلاح سوريا الاقتصادي الجديد؟

الحرية – إلهام عثمان

لم يعد مفهوم الاقتصاد الدائري ترفاً نظرياً أو مفهوماً بيئياً هامشياً، بل تحول في سوريا إلى ضرورة إستراتيجية تفرضها تحديات ندرة الموارد وارتفاع كلفة التلوث وتقلبات أسعار المواد الخام، واللافت للانتباه أن جوهر هذا التحول لا يقتصر على عملية إعادة التدوير التقليدية – التي غالباً ما تُعد مرحلة نهائية ومحدودة العائد – بل يتجاوزها نحو إعادة تصميم شاملة لدورة حياة المنتج منذ لحظة التصور الأولى.

الخبير الاقتصادي علي راجح أوضح من خلال حديث مع "الحرية"، أن الواقع السوري يشهد تحديات عدة، لتتحول فكرة الاقتصاد الدائري من مصطلح أكاديمي إلى خطة عملية حيوية، حيث يمكن أن يقدم رؤية لتحويل أنقاض الحرب ومخلفات البناء إلى مواد بناء، ولتحويل النفايات العضوية إلى سماد يُخصّب التربة، مخففاً من استنزاف الموارد المحدودة.

بالنسبة للشركات، وفقاً لراجح، يمثل هذا النموذج فرصة لخفض تكاليف الاستيراد بتحويل المخلفات إلى مواد خام محلية، والابتكار خدمات جديدة كالإيجار والإصلاح، بينما يستفيد الأفراد من هذه الفكرة من خلال تقليل النفقات اليومية عبر ثقافة إعادة الاستخدام والتأجير، وتحقيق عوائد بسيطة من فرز المخلفات القابلة للتدوير.

لافتاً إلى أن هذه الحلول تتطلب بيئة داعمة تتمثل في تشريعات تحفيزية وتمويل وشراكات استثمارية لإدارة الموارد الوطنية المتاحة بذكاء، ودفع عجلة التنمية والاكتفاء الذاتي خطوات إلى الأمام.

بالنسبة للمنتج التقليدي، يضيف راجح، لا تتجاوز نسبة الاستفادة من إعادة تدويرها كالأثاث 30% من قيمته المادية، ويطمح النموذج الدائري إلى تحقيق استثمار كامل للموارد يقترب من 100%، والأهم من ذلك أن هذا الهدف الطموح لا يتحقق إلّا عبر إستراتيجيات متكاملة تبدأ من مرحلة التصميم وتستمر حتى نهاية العمر الافتراضي للمنتج

"زيرو" نفايات

وبين راجح أن الاقتصاد الدائري يقوم على مبدأ "التصميم من أجل التفكيك"، حيث تُصمَّم المنتجات لتكون قابلة للإصلاح والتجديد وإعادة التصنيع بسهولة وكفاءة، مؤكداً أن هذا المبدأ يتناقض جذرياً مع النمط الصناعي السائد القائم على المواد اللاصقة والتركيبات المعقدة التي تحوّل المنتج في نهاية عمره إلى نفايات مختلطة يصعب استثمارها.

وأردف راجح: في هذا الإطار، تبرز تجربة شركة "Mud Jeans" الهولندية كنموذج ريادي، حيث تبنّت نظام "تأجير الملبوسات مثلاً بدلاً من بيعها، ما سمح لها بالاحتفاظ بملكية المادة الخام وتقديم خدمة صيانة مجانية، لتتم في النهاية إعادة تدوير 60% من المنتجات لصناعة جينز جديد، وتحويل الـ40% المتبقية إلى مواد عزل للمباني، محققةً بذلك نموذجاً عملياً لشعار "صفر نفايات".

من ثقافة التملك إلى فلسفة الخدمة

يشكل التحول النوعي من بيع المنتج إلى تقديم الخدمة النواة المركزية للاقتصاد الدائري هذا ما أكده راجح، فبدلاً من شراء سيارة، يمكن للمستهلك الاشتراك في خدمة تنقل طويلة الأمد توفر له الترقية الدائمة إلى الموديلات الأحدث، كما تطبق شركة "تيسان" في برنامجها المبتكر لإعادة استخدام بطاريات السيارات الكهربائية، ما يضمن بقاء الموارد عالية القيمة داخل دائرة الإنتاج.

متطلبات التحول

وهنا يشدد راجح على أن نجاح التحول نحو الاقتصاد الدائري، يستند إلى عدة مقومات أساسية، وهي: أن تكون تكلفة المواد الخام الثانوية مساوية أو أقل من سعر المواد التقليدية، ما يتطلب استثمارات في تقنيات فصل وفرز متطورة، وكفاءة سلاسل التوريد العكسية من إقامة شبكات فعالة لجمع المنتجات المستهلكة ونقلها إلى مراكز الإصلاح أو التفكيك، مع ضمان جودة هذه المدخلات.

أيضاً من خلال ابتكار أدوات مالية جديدة و تطوير أدوات تمويلية تقيّم الأصول المعاد استخدامها وتسهل تمويل عمليات إعادة التصنيع. وإقامة إطار تشريعي داعم بسن تشريعات تحدد مسؤولية المنتج تجاه منتجاته حتى نهاية عمرها الافتراضي.

مكاسب متعددة المستويات

وهنا لابد من أن يطرح سؤال محوري، إذا كان المنتج مثل الأثاث معرضاً للتلف، فأين تكمن المصلحة الاقتصادية للشركة المصنعة؟ يجيب راجح: من خلال تحويل نموذج الإيرادات من عملية بيع لمرة واحدة إلى علاقة مستدامة مع العميل تولد إيرادات متكررة من خلال اشتراكات الصيانة والتحديث والتأجير، كما تتيح الملكية المستمرة للمواد الخام للشركات التحوط ضد تقلبات الأسعار العالمية، وبناء ولاء أعمق للعلامة التجارية.

اقتصاد الوصول

كما لفت راجح إلى أن المستهلك ينتقل هنا من منطق التملك إلى منطق الوصول، ما يخفف العبء المالي الكبير المرتبط بشراء الأصول كاملة، كما يحصل على منتجات بأعلى المواصفات التقنية دون تحمل تكلفة الالتزام طويل الأمد، وتؤكد دراسة أجرتها جامعة كامبريدج عام 2022 أن 68% من المستهلكين في أوروبا يفضلون نماذج الخدمة عند توفرها بجودة مناسبة.

الحاجة إلى بيئة تمكينية

وبيّن راجح أنه رغم الوضوح النظري والنجاحات العملية، إلّا أن الانتشار الواسع للاقتصاد الدائري يواجه عقبات جوهرية، أبرزها عدم مواءمة الأنظمة المالية والتشريعية القائمة، فالمؤسسات المصرفية التقليدية تجد صعوبة في تقييم وتمويل شركات تعتمد على نموذج "المنتج كخدمة"، حيث تعجز عن تقدير قيمة تدفقات الإيرادات المستقبلية مقابل الأصول المادية القائمة.

نحو شراكة إستراتيجية شاملة

لايمكن تحقيق التحول الناجح نحو الاقتصاد الدائري دون تعاون وثيق بين جميع الأطراف المعنية، هذا ما أضافه راجح، وذلك بالنسبة للحكومات عبر وضع الأطر التشريعية المحفزة، وتطوير البنية التحتية اللازمة، وقيادة التغيير في المشتريات الحكومية، والقطاع الخاص من خلال الابتكار في التصميم وتطوير نماذج أعمال مستدامة، والاستثمار في التقنيات الداعمة، في المؤسسات المالية بإعادة هيكلة أدوات التمويل لتتناسب مع متطلبات النماذج الاقتصادية الجديدة، بتبني ثقافة الاستخدام المسؤول والوعي بآثار الخيارات الاستهلاكية.

خطة عملية لإعادة البناء

كما لفت راجح إلى أن الاقتصاد الدائري أصبح ضرورة حتمية لسوريا في ظل تحديات إعادة الإعمار والأمن الغذائي، حيث يحوّل هذا النموذج التحديات إلى فرص، فأزمة إعادة الإعمار مثلاً تحتاج سوريا فيها إلى 400 مليار دولار لإعادة البناء.

فوائد ملموسة

بالنسبة للشركات: تكون الفوائد بتقليل تكاليف الاستيراد باستخدام مواد محلية معاد تدويرها، وتوفير فرص عمل جديدة في قطاعات التدوير والتصنيع، وابتكار نماذج أعمال مستدامة قائمة على الخدمة. أما بالنسبة للأفراد، فتكون بتوفير النفقات عبر إعادة الاستخدام والإصلاح، وتحقيق دخل إضافي من فرز النفايات القابلة للتدوير، وتحسين جودة الحياة عبر بيئة أنظف.

شروط النجاح

تتطلب الخطة لنجاحها وحسب رأي راجح، تشريعات محفزة لدعم المشاريع الدائرية، وتمويلاً مخصصاً من البنوك والمؤسسات المالية، ومن خلال شراكات استثمارية مع خبرات عالمية، وحملات توعية مجتمعية شاملة. وختم راجح: الاقتصاد الدائري يمثل خريطة طريق عملية لسوريا نحو إعادة إعمار مستدامة، وتعزيز الاكتفاء الذاتي، وبناء اقتصاد مرن قادر على مواجهة التحديات المستقبلية.

تحقيق الاستقرار الاجتماعي والمعيشي..

أمنيات وتطلعات أبناء طرطوس في العام الجديد

الحرية – فادية مجد

تتجدد مع مطلع عام 2026 تطلعات أبناء طرطوس نحو مستقبل يليق بصبرهم وإصرارهم على الحياة، آملين بأن يكون هذا العام بداية مختلفة تحمل لهم الاستقرار والأمان ورغد العيش.

السلم الأهلي والأمان

وقد عبّر المحامي ياسر محرز عن أمله الكبير في أن يكون هذا العام عام الإنجازات الكبرى والتعافي الحقيقي، مؤكداً أن محافظة طرطوس كانت وما زالت نموذجاً للعيش المشترك، وأن الأولوية يجب أن تكون لصون السلم الأهلي وتعزيز سيادة القانون، موضحاً أن استمرار الجهود في مكافحة الظواهر التي تؤرق السكينة العامة أمر ضروري.

إنجاز الأبنية الجامعية

ومن أمنيات محرز في العام الجديد الإسراع في إنجاز مشروع الابنية الجامعية لجامعة طرطوس ليس باعتباره مطلباً خدمياً، بل لأن ذلك يعتبر استثماراً في الإنسان، إذ إن إنهاء تشتت الكليات في مبانٍ مستأجرة سيوفر على الدولة والأهالي أعباء مالية ولوجستية ضخمة، ويمنح آلاف الطلاب بيئة تعليمية تليق بطموحاتهم، داعياً إلى تحريك العجلة الاقتصادية وتأمين فرص عمل للشباب، مشيراً إلى أن المحافظة تعاني من فجوة بين الكفاءات الشابة المتاحة وبين فرص العمل.

مناشداً بتذليل العقبات أمام المناطق الصناعية وتبسيط الإجراءات لإقامة المصانع والمعامل التي تعتمد على الإنتاج المحلي، ولا سيما معمل للعصائر والمنشآت التي تسرّع من عجلة الإنتاج، إضافة إلى دعم المستثمرين وجذب رؤوس الأموال لإقامة مشاريع إنتاجية قادرة على امتصاص البطالة وتأمين سبل العيش الكريم.

تثبيت المتعاقدين وإعادة المسرحين

ولم يغفل محرز عن المطالب الاجتماعية من خلال إعادة المسرّحين من وظائفهم إلى عملهم وتثبيت المتعاقدين للاستفادة من خبراتهم وتأمين استقرار عائلاتهم، كما شدّد على ضرورة المضي قدماً في إجراءات إخلاء سبيل الموقوفين ممن تسمح القوانين والأنظمة بتسوية أوضاعهم، لتعزيز روح التسامح والسلم الأهلي وفتح صفحة جديدة تخدم التماسك الاجتماعي.

حياة آمنة وعيش كريم..

أما الشاعرة رفاه حبيب فقد صاغت أمنياتها ببساطة وصدق، كأمنيات أي مواطن سوري يحلم بغد أفضل، فقالت إنها تتمنى أن تنعم مع عائلتها وكل من حولها بالأمن والأمان، وأن تغمض عينيها وتنام دون خوف من الآتي، وأن تعيش مع أبنائها في مستوى معيشي مقبول، دون الحاجة إلى طلب المساعدة من الآخرين، آملة في أن يعيش أطفال بلدها طفولة آمنة خالية من الخوف والقهر، ويجد الشباب فرص عمل لهم في مجالات الحياة، ويمارسوا حقهم في بناء الوطن، مع ضرورة إعادة جميع الموظفين المفصولين إلى وظائفهم كما كانوا، وتحسين الواقع الخدمي في كل قرية ومدينة، ومنح المرأة جميع حقوقها التي حُرمت منها، وآخرها قانون الوصاية الذي وصفته بالظالم بحقها.

سوريا الإعمار والاستثمار

الاستشاري في التنمية الإدارية عبد الرحمن تيشوري أوجز الأمنية الكبرى لجميع أبناء طرطوس وسوريا عامة، مؤكداً أن أهم ما يتطلع إليه الناس هو أن يكون العام الجديد مليئاً بالأمن والأمان والعيش الرغيد، وأن يحقق السوريون أحلامهم وينالوا حقوقهم بعد أكثر من خمسة عشر عاماً من الظروف القاسية التي اعتبرها من أقسى ما مرّ على سوريا منذ تأسيسها، معرباً عن أمله بسوريا جديدة بعيدة عن المشاكل والاضطرابات، سوريا مليئة بالحياة والإعمار والاستثمارات، حيث يجد المواطن مكانه الكريم في وطن يسوده الاستقرار والازدهار.

فرص عمل للشباب

كما تمنّى الشاب أحمد حسن أن تكون الثقافة والفنون في صدارة الاهتمامات، وأن تُفتح أمام الشباب أبواب الإبداع ليعبروا عن أنفسهم بحرية، مؤكداً أن الفن حاجة أساسية تعزز الانتماء وتبني جسور المحبة بين الناس، مطالباً بتأمين فرص عمل للشباب واستقطابهم، بدل دفعهم للهجرة والاغتراب، والأهم من ذلك هو نشر الأمن والأمان.

وأخيراً..

تتلاقى الأمنيات المختلفة لتشكل نسيجاً واحداً، يعبّر عن توق أبناء طرطوس إلى عام يحمل لهم الأمان والكرامة والتنمية، ويعيد لهم الثقة بأن الغد يمكن أن يكون أجمل وأكثر إشراقاً، وأن سوريا قادرة على أن تنهض من جديد لتمنح أبناءها ما يستحقونه من حياة كريمة ومستقبل واعد.

قطـرات المطـــر ..

فاتحة لعهد من الرخاء والأمان.. وآمال بإنتاج زراعي وفير

الحرية – لوريس عمران

مع انطلاق أولى أيام العام الجديد، لم تكن الاحتفالات في محافظة اللاذقية مجرد طقوس عابرة، بل تحولت إلى منصة لبث الأمل وتجديد العهود. فمن أزقة جبلة القديمة إلى ريف اللاذقية الأخضر، رسم المواطنون خارطة طريق معنوية لعام يأملون أن يكون جسراً نحو الاستقرار والازدهار.

دعوات للسكينة والتفاؤل بالإنجاز

في مدينة جبلة يطغى البعد الإنساني على تطلعات السكان، حيث ترى ابتسام العاملة في بريد جبلة، أن العام الجديد هو بداية لكل جميل تأخر.

وأشارت لـ"الحرية" بكلمات تملؤها الإيمان إلى أن الرزق الحقيقي يبدأ بـ"الفتح المبين في القلوب"، حيث تنشد لأسرتها ولمدينتها حياة قوامها الطمأنينة والرضا.وعلى مقربة منها، في حي العمارة العريق، ينظر الشاب أحمد إلى العام الجديد كصفحة بيضاء تستحق أن تكتب بفصول من النجاح، موجهاً دعوة استنهاضية بضرورة "استثمار البدايات" وتحويل التفاؤل إلى إنجازات ملموسة.

من جانبها لخصت سماهر من مدينة اللاذقية تطلعات الشارع في المحافظة برؤية شمولية، مؤكدة أنها تأمل في عام "مختلف بكل تفاصيله" يحمل في طياته الأمان والرخاء للبلاد بعيداً عن الأزمات.

باعتبار محافظة اللاذقية إحدى القلاع الزراعية الأساسية في سوريا، حظي ريفها هذا العام بقدر كبير من التطلعات والآمال. ولم تكن فرحة المزارعين بقدوم العام الجديد احتفالاً زمنياً عابراً، بل ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالأرض، بوصفها شريان الحياة ومصدر الهوية الوطنية والاقتصادية لأبناء الريف. حيث استقبل مزارعو الحمضيات والزيتون والتبغ في قرى جبلة وريف اللاذقية الهطولات المطرية الغزيرة التي رافقت ليلة رأس السنة بتفاؤل كبير. فبالنسبة لهم، لا تُعدّ هذه الأمطار مجرد حالة جوية، بل «بشرى خير» تبعث الحياة في التربة، وتبشر بموسم زراعي واعد، يخفف من أعباء الري الاصطناعي ويغسل تعب المواسم السابقة.

من جانبه، شدد علي، وهو مزارع من قرية كرسانا، على ضرورة تأمين الأسمدة والمحروقات اللازمة لتشغيل المعدات الزراعية، بما يضمن استمرار العملية الإنتاجية ووصول «خيرات اللاذقية» إلى الأسواق بأسعار متوازنة تراعي قدرة المستهلك وتكفل حق المزارع.

مواجهةٌ صريحةٌ للملفات الشائكة

يسرى المصري

"لا يمكن لأحد أن يفتخر بأن لديه أموالاً في جيبه وأطفاله يتضورون جوعاً"..

معضلة حقيقية في الاقتصاد السوري فاجأت الجميع.. هذه المفارقة اللافتة، كشف عنها وزير المالية بقوله "فائض مالي في ظل اقتصاد منهك".

تصريحه بأن "هذا الفائض لا يعكس وضعاً مثالياً" يلامس جوهر المعضلة السورية، فبينما توجد مؤشرات مالية قد تتحسن يقابلها سوء بالأوضاع الإنسانية والخدمية. هذا الفائض، الذي أومأ إليه وزير المالية، نتج عن "مكافحة الفساد وضبط الإنفاق الاستثماري"، وهو ما يطرح سؤالاً حول طبيعة الأولويات في مرحلة إعادة الإعمار.

في قراءة تحليلية لتصريحات الوزير محمد يسر برنية نجد أن الحكومة تتبنى خطاب الشفافية.. (كل ليرة ستدخل الموازنة العامة ستعرفون من أين جاءت وأين أنفقت) وهذا بحق يمثل تحولاً في الخطاب الرسمي السوري، الذي ظل لسنوات يعاني من ضبابية كبيرة في البيانات المالية. أضف إلى ذلك أن وعد الوزير بنشر تقارير مالية دورية بعد إقرار الموازنة يحمل دلالتين.. الأولى تأكيد الشرعية عبر الانفتاح، والثانية الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بالشفافية كشرط لأي مساعدات أو تعاون مستقبلي.

كما يعد إعلان "تصفير الدين الداخلي" إنجازاً تقنياً مهماً، ويبين تحولات عميقة في السياسة النقدية وعلاقة الحكومة بالبنك المركزي. أما تقدير الدين الخارجي بـ 4.5 مليارات دولار، فهو رقم أقل بكثير من تقديرات خارجية سابقة.

برنية وصف ديون إيران وروسيا بـ "البغيضة"، وحديثه عن إعداد "مطالبات مالية مضادة بأضعاف ما يُطلب" يمثل لحظة استثنائية في الخطاب الدبلوماسي السوري.

هذه اللغة الجديدة تعكس محاولة لإعادة التفاوض من موقع القوة أو الندّية، وتعد استجابة لضغوط داخلية من شرائح ترفض التبعية الاقتصادية وتؤكد التحول في التحالفات وموازين القوى الإقليمية. كما يمكن استخدام هذا الملف كورقة تفاوضية في التسويات السياسية الأوسع.

لقد جاء تأكيد الوزير أن الدولة "لن تنافس القطاع الخاص" وخطة إعادة هيكلة شركات القطاع العام تمثل تحولاً جوهرياً في النموذج الاقتصادي السوري، الذي ظل لسنوات يعتمد على القطاع العام كقاطرة للاقتصاد.

هذا التوجه يتسق مع سياسات صندوق النقد الدولي وبرامج الإصلاح الهيكلي، لكنه قد يثير مخاوف اجتماعية في ظل اقتصاد غير قادر على خلق فرص عمل كافية. وبينما اعترف الوزير باستخدام الدولار كـ "مرحلة انتقالية" نفى التوجه الدائم نحو الدولرة، ما يعكس التوجه في السياسة النقدية السورية لاستعادة الثقة بالليرة الوطنية ويتزامن ذلك مع إقرار الحكومة بأن هذا التحول "لن يتم بقرارات قسرية أو أمنية". كان من المهم الوقوف عند خطاب الوزير برنية لأنه يمثل محاولة جريئة لبناء سردية جديدة للاقتصاد السوري، تقوم على الشفافية والانضباط المالي وإعادة تعريف دور الدولة والمواجهة الصريحة للملفات الشائكة، مع تبني لغة المساءلة والمحاسبة.

تصريحات وزير المالية في مجملها، تعكس جهود الدولة للانتقال إلى لغة الإصلاح، لكنها تترك الباب مفتوحاً للتساؤل عن إمكانية تحقيق هذا الانتقال بسلاسة في ظل استمرار الضغوط والتحديات ومحدودية الكفاءات.

انطلاق عمليات استبدال الليرة السورية في المحافظات

روبين عيسى تكسر الحواجز الفنية وتتجاوز حدود الإبداع

الحرية – ميسون شباني

منذ أن بدأت مسيرتها الفنية، أثبتت روبين عيسى أنها واحدة من الأسماء الأكثر تألقاً في الدراما السورية والعربية، حيث تميزت بقدرتها على تقديم أدوار تتسم بالتنوع والتعقيد، ما جعلها في طليعة الفنانات اللواتي تركن بصمة لا تُنسى في عالم الفن. على مدار السنوات، استطاعت أن تكسر الحواجز الفنية، وتدفع بنفسها إلى آفاق جديدة، لتصبح واحدة من أرفع النجمات اللواتي يجذبن الانتباه ليس فقط في سوريا، بل في جميع أنحاء الوطن العربي.

تواصل روبين عيسى مسيرتها الفنية التي لا تعرف التوقف في موسم رمضان 2026، وتطلّ على جمهورها بمجموعة من الأدوار الجديدة التي تبرز تنوعها الفني. تقول الفنانة روبين عيسى في تصريح خاص لـصحيفتنا "الحرية" بأن رحلتها هذا العام بدأت مع مسلسل "المليئية"، الذي أخرجه د. محمد زهير رجب.

تفاصيل أكثر على الموقع

«لبان الذكر» كنز طبيعي متعدد الفوائد..

من الذاكرة الشعبية والطقوس إلى الطب

تفاصيل أكثر على الموقع

كيف تمزج الشخصيات الكرتونية بين الترفيه والتعليم؟

تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفـــة إلكترونيـــة تخصصية تصـــدر عن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يســرى المصري | أمينا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد